



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر

في شعبة العلوم الاقتصادية تخصص (محاسبة و جباية)

بغنوان:

تقييم العناصر المعنوية في المؤسسات الجزائرية

دراسة تطبيقية في مؤسسات صناعية بولاية سعيدة

تحت إشراف أستاذة :

بربار حفيظة

من إعداد الطالبة :

بن زرقة رشيدة

أعضاء اللجنة المناقشة

الأستاذ.....رئيسا

الأستاذ.....مشرفا

الأستاذ.....ممتحنا

الأستاذ.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2013 / 2014

الإهداء

أتقدم بهذا العمل المتواضع إلى:

إلى من جعل الله شكرهما من شكره ورضاهما من رضاه

إلى من سهرت الليالي و كان اسمها أول كلامي و حضنها أول ما احتواني و بدعائها حققت
أأمالي إليك أُمِّي الغالية حفظك الله و أطال في عمرك .

إلى الذي كان في دربي المعين و بدعواته الصادق الأمين و الذي واجبه وقيا و إرشاده كافيا
و استبدل تعبهُ براحتي و كان أمله دوماً نجاحي إليك أباي العزيز حفظك الله و أطال في
عمرك .

إلى جدتي العزيزة أطال الله في عمرك .

إلى أخواتي رقيقات دربي و أزواجهن و أولادهن

إلى صديقة روعي بوشوارب فوزية ، فاطيمة

بن زرقعة رشيدة



شكر و تقدير

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " صدق رسول الله
أشكر الله سبحانه و تعالى أولا وأخيرا الذي مكّني من إنجاز هذا العمل المتواضع و أن
يجعله خالصا لوجهه الكريم .

كما أتوجه بجزيل الشكر و عظيم الإمتنان و خالص الوفاء و العرفان و التقدير إلى أستاذتي
الفاضلة " بربار حفيظة" لإشرافها على هذا البحث من خلال نصائحها و إرشاداتها و التي
دامت لي في جميع مراحل إعداد هذه الدراسة و كل عائلتها الكريمة .

كما أخص بشكري المتواضع إلى كافة أعضاء الهيئة التدريسية لكلية علوم الإقتصادية و
التجارية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة. و كل العاملين بمكتبة علوم الإقتصادية
خاصة : كريمة ، بشرى ، وردة .

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع من ساهم سواء من بعيد أو من قريب في الإعانة
لإعداد هذا العمل المتواضع.

بن زرقة رشيدة



قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	أ
شكر و تقدير	ب
قائمة المحتويات	ج
فهرس الجداول	د
فهرس الأشكال.....	د
فهرس الملاحق	هـ
ملخص الدراسة باللغة العربية	و

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1- مقدمة	1
2- إشكالية الدراسة	2
3- أهداف الدراسة	2
4- أهمية الدراسة	2
5- الدراسات السابقة	3
5- 1- الدراسات العربية	3
5- 2- الدراسات الأجنبية	7
6- ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	13
7- فرضيات الدراسة	14
8- منهجية الدراسة	14
8- 1- متغيرات الدراسة	14
8- 2- أسلوب الدراسة	14
8- 3- مصادر الدراسة	14
9- محددات الدراسة	15

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

17	I - مفاهيم حول القيمة و التقييم
17	I - 1-1 - طبيعة القيمة
17	I - 1-2 - أنواع القيمة
20	I - 1-3 - العوامل المحددة للقيمة
21	I - 1-4 - المبادئ الأساسية لتحديد القيمة
22	I - 1-2 - طبيعة التقييم المحاسبي
23	I - 1-2 - أغراض التقييم المحاسبي
25	II - الأصول المعنوية
25	1 - مفهوم الأصول المعنوية
25	2 - مكونات الأصول المعنوية
26	3 - معايير تحديد الأصول المعنوية
27	4 - الاعتراف بالأصول المعنوية
28	5 - المعالجة المحاسبية للأصول المعنوية
31	III - طريقة مقارنة فائض القيمة
31	1 - مفهوم فائض القيمة goodwill
32	2 - مختلف طرق قياس فائض القيمة goodwill
34	2-1 - الطرق المباشرة
34	2-1-1 - طرق الأنجلوساكسونية
35	2-1-2 - طريقة الألمانية
35	2-1-3 - طريقة الربيع المختصر لفائض القيمة
36	2-1-4 - طريقة calba et barnay
36	2-1-5 - طريقة إتحاد الخبراء المحاسبين الأوروبيين
37	2-1-6 - طريقة شراء النتائج السنوية
37	2-1-7 - طريقة المعدلات بخطر وبدون خطر

38	2-2- الطرق الغير مباشرة
38	3- تقييم منظور فائض القيمة goodwill

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة

41	1- نبذة عن المؤسسات محل الدراسة
42	2- أهم تغيرات للعناصر المعنوية في مؤسسات محل الدراسة
43	3- تطبيق طريقة فائض القيمة على المؤسسات محل الدراسة
46	4- التحليل إستبيان

النتائج و التوصيات

60	1- النتائج
61	2- التوصيات
62	- الملخص باللغة الأجنبية

قائمة المراجع

64	1- المراجع باللغة العربية
66	2- المراجع باللغة الأجنبية
67	- الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
(01-03)	أهم التغيرات في العناصر المعنوية	42
(02-03)	تطبيق طريقة فائض القيمة بالطرق المباشرة	43
(03-03)	تطبيق طريقة فائض القيمة بالطرق الغير المباشرة	45
(04-03)	إستمارة الموزعة و المستعادة حسب المؤسسات المبحوثة	48
(05-03)	معاملات الثبات لمحاور الدراسة	49
(06-03)	توزيع العينة حسب الوظيفة	49
(07-03)	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	50
(08-03)	توزيع العينة حسب التخصص	51
(09-03)	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	52
(10-03)	تحليل الإتجاه العام لأراء الفئة المستجوبة	54
(11-03)	إختبار الفرضية الأول	56
(12-03)	إختبار الفرضية الثانية	57
(13-03)	إختبار الفرضية الثالثة	58

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
(01-02)	أنواع القيمة	17
(02-02)	المبادئ الأساسية لتحديد القيمة	21
(03-02)	أغراض التقييم المحاسبي	23
(01-03)	توزيع العينة حسب الوظيفة	50
(02-03)	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	51
(03-03)	توزيع العينة حسب التخصص	52
(04-03)	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	53



فهرس الملاحق

صفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
68	ميزانية و جدول حسابات النتائج لسنة(2011-2012) لمجمع الإسمنت	(01)
71	ميزانية و جدول حسابات النتائج لسنة(2011-2012) لمؤسسات المواد الكاشطة	(02)
74	ميزانية و جدول حسابات النتائج لسنة(2011-2012) نفطال GPL	(03)
76	ميزانية و جدول حسابات النتائج لسنة(2011-2012) نفطال SPA	(04)
78	ميزانية و جدول حسابات النتائج لسنة(2011-2012) الجزائرية للمياه ADE	(05)
81	ميزانية و جدول حسابات النتائج لسنة(2011-2012) منظمات الغرب	(06)
84	إستبيان	(07)



ملخص الدراسة

بن زرقة رشيدة ، 2014 " تقييم العناصر المعنوية في المؤسسات الجزائرية "

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة واقع تطبيق التقييم بشكل عام وتقييم العناصر المعنوية حسب طريقة فائض القيمة بشكل خاص في المؤسسات محل الدراسة ، و لأجل بلوغ أهداف الدراسة تم إحتساب قيمة المؤسسة حسب قواعد طريقة فائض القيمة بالإضافة إلى أنه تم تطوير إستبيان لتدعيم الدراسة وزع على عمال المؤسسات محل الدراسة و تم تحليله بالإعتماد على برنامج spss ليتم التوصل قي الأخير إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- عدم إهتمام الجهات المسؤولة بالمؤسسات محل الدراسة بإكتساب أصول المعنوية و تطويرها و تنويعها

-عدم تطبيق أي طريقة من طرق التقييم وخاصة طريقة فائض القيمة

- لا توجد أي دوافع و أهداف مستقبلية لتطبيق طريقة فائض القيمة.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود معوقات في تقييم العناصر المعنوية وتطبيق طريقة فائض القيمة.

الكلمات المفتاحية:

التقييم ، العناصر المعنوية ، طرق التقييم ، طريقة فائض القيمة ، المؤسسات الجزائرية



الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- مقدمة
- إشكالية الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- الدراسات السابقة
- ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة
- فرضيات الدراسة
- منهجية الدراسة
- صعوبات الدراسة
- خطة الدراسة

1- المقدمة :

يعتبر التقييم من المواضيع الإقتصادية الحديثة نسبيا مقارنة بالمواضيع الإقتصادية الأخرى فقد عرف العديد من التطورات سواء على مستوى المفاهيم أو على مستوى الطرق و الأساليب و المداخل المتاحة . كما حضي بإهتمام كبير في البلدان المتقدمة و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، و هذا إنطلاقا من إهتمامها بأهمية تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة و الناذرة في تلك الفترة.

تبرز أهمية التقييم في كونه الوسيلة التي يمكن من خلالها التوصل الى قرارات إستثمارية ناجحة تضمن تحقيق الأهداف المحددة ، و إتخاذ قرارات لتبني نقاط قوة أي منشأة و معرفة نقاط ضعفها ذالك للتقليل من عوائق تطوراتها المستقبلية ، كما قد تكون أداة التي تساعد في تفادي الهذر و التبذير ، فعن طريق التقييم يمكن أيضا معرفة القيمة الحقيقية لأي منشأة ، من خلال مقاربات مختلفة ، فكل منها يركز على مبدأ يختلف عن الآخر، بالإضافة إلى صعوبة في إختيار أحسن طريقة لتقييم مختلف موجودات المنشأة خاصة الأصول المعنوية التي تكون في غالب صعبة القياس و التقدير بإعتبارها مرتبطة بشكل أساسي مع النظام المحاسبي من خلال القواعد و المبادئ و الإجراءات التي يركز عليها.

تعد الجزائر من بين الدول التي بادرت إلى تكييف منظوماتها المحاسبية مع مستجدات الراهنة التي تعرفها على المستوى الإقتصادي ، إضافة إلى التحولات التي يعرفها العالم جراء موجة العولمة المالية التي أثرت على المعلومات المحاسبية ، أين برز توجه يدعو إلى تمييط المعايير المحاسبية ، فكانت الجزائر السباقة في تبني تلك المعايير التي إهتمت في جانب من جوانبها بالتقييم المحاسبي ، و في جانب آخر بالأصول المعنوية لتوضيح مفاهيم الخاصة بها كونها تلعب دورا أساسيا في إبراز القيمة الفعلية للمؤسسة.

2- إشكالية الدراسة :

يجب على كل مسؤول مالي أن يكون له دراية كافية بكل معطيات و كل ما هو متعلق بنشاط المؤسسات و التحركات المالية داخل و خارج المنشأة ، كما يجب معرفة كل عناصر الغير قابلة للقياس مثل العناصر المعنوية التي كانت مهمة لصعوبة تقديرها و عليه يمكن طرح الإشكالية كالتالي :

على أي أساس تقيم العناصر المعنوية في المؤسسات الجزائرية ، و ماهي الطريقة الأمثل في تقييم هذه العناصر؟

و يندرج في هذا الإطار مجموعة من التساؤلات :

- ماهي طرق المعتمدة في تقييم العناصر المعنوية ؟
- ما هو واقع تطبيق هذه الطرق في المؤسسات الجزائرية ؟

3- أهداف الدراسة :

- من بين الأهداف المسطرة و الأساسية التي نود بلوغها ما يلي :
- تحديد مفهوم العناصر المعنوية و أهم أقسامها
- عرض طريقة تقارب فائض القيمة
- محاولة تقييم العناصر المعنوية في المؤسسات محل الدراسة
- معرفة واقع تطبيق تقييم العناصر المعنوية في المؤسسات الجزائرية

4- أهمية الدراسة :

أهمية البحث تنبثق من النقاط التي يعالجها الموضوع حيث يركز على التعريف العناصر المعنوية و أهم أقسامها ، ومعرفة واقع تطبيق طرق تقييم العناصر المعنوية خاصة طريقة فائض القيمة في المؤسسات الجزائرية ، حيث تعود هذه الدراسة بالنفع على كل مسيري المؤسسات الجزائرية بصفة عامة و على مؤسسة الصناعية (محل الدراسة) بصفة خاصة وذلك لتحديد القيمة الحقيقية لعناصر المعنوية بالإضافة إلى الطلاب من خلال التعرف على العناصر المعنوية و طرق تقييمها.

5- الدراسات السابقة :

5-1- الدراسات السابقة باللغة العربية:

1- دراسة : روابحي عبد الناصر ، 2004 بعنوان : أهمية تقييم العناصر المعنوية

للمؤسسة العمومية الجزائرية في ظل الخصوصية

تناقش هذه الدراسة النظرية أهم العناصر المعنوية التي على الرغم محاولات تقييم المؤسسة من طرف الدولة إلا أنه أهمل الجانب في غاية الأهمية و المتمثل في العناصر المعنوية لأنه أحد مكونات قيمة المؤسسة ، و إنطلاقاً منها في السنوات الأخيرة إنصب إهتمام على الجانب المعنوي و كيفية تقييمه لإعطاء صورة دقيقة وواضحة لمفهوم قيمة المؤسسة الجزائرية ، وهذا بغرض تحديد الوضع المالي الصحيح لها من أجل خوض معركة الخصوصية و الوقوف على مشاكل تقييم العناصر المعنوية كان لا بد من معرفة أهم العناصر المعنوية و كيفية تقييمها.

2- دراسة : نعيمة علاب و زينات دراجي ، 2004 بعنوان : تحليل مقاربات تقييم

المؤسسات

تهدف هذه الدراسة و التي هي نظرية محض للإجابة عن التساؤلات المطروحة عن قيمة المؤسسة فيعطي مجال للإجابات مختلفة، ليس فقط بسبب إختلاف وسائل القياس و إنما لإختلاف مبادئ الأساسية لكل طريقة بالدرجة الأولى (مفهوم الذمة المالية مثلاً يتعارض مع مفهوم العائد) ، فإن من الضروري تبني منهجية تأخذ في الحسبان مضمون التقييم ، التوقف عن النشاط ، إعادة شراء جزء...إلخ ، و كذا حجم المؤسسة ووجود أو عدم وجود سوق مرجعي...إلخ ، وللوصول إلى هذا يتطلب الأمر المعرفة الجيدة بفرضيات كل طريقة و مضمونها، و من ثمة تأتي ضرورة البحث في الموضوع مختلف المداخل المعتمد عليها لتحديد قيمة المؤسسة والتي سنتناولها في هذه الدراسة النظرية.

3- دراسة : سويسي هواري و دبود عبد القادر ، 2005 بعنوان : أهمية قياس الأصول

المعنوية في ظل إقتصاد المعرفة

تبين هذه الدراسة لمسيرى المؤسسات أهمية تكوين و إكتساب العناصر المعنوية كمصدر من مصادر الميزة التنافسية في الوقت الراهن ، أمام هذه الحالة أصبح لزوماً على المسيرين عقلنة و ترشيد وتسيير هذا النوع من الأصول في إطار التسيير الشامل للمؤسسة ، هذه الدراسة نظرية تبين ماهية الأصول المعنوية و طرق قياسها.

4- دراسة : عساوي نادية ، 2005 بعنوان : تقييم المؤسسة في إطار الخصوصية (دراسة حالة مؤسسة العمومية لإنتاج الحليب و مشتقاته - ملبنة نوميديا)

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم القرارات التي يفترض أن تتم على مرحلتين متكاملتين هما على الترتيب: التشخيص و استخدام طرق تقدير قيمة المؤسسة الأكثر إنسجاما مع الواقع الذي كشف عنه التشخيص ، حيث سيستند على النتائج عملية التقييم في تحديد سعر التنازل عن المؤسسة . وعليه فإهتمامنا بموضوع تقييم المؤسسة في إطار الخصوصية التي لا تزال تمثل موضوع الساعة في الجزائر نضيف أن حداثة هذا الموضوع و قلة الدراسات الميدانية المنشورة في هذا المجال و خاصة في الجزائر زاد من إهتمامنا به.

5 - دراسة : روابحي عبد الناصر ، 2006 بعنوان : أهمية تقييم المؤسسة الجزائرية

يتمحور موضوع هذا البحث حول إشكالية تقييم المؤسسات الجزائرية في ظل الظروف الحالية لإقتصاد الوطني، حيث ينصب إهتمام بالدرجة الأولى على مراحل مختلفة للتقييم ، الذي إنحصر في الفترة ما بين 1990 حتى 1996 ، و إقتصرت فقط على الجانب المادي و إهمال الجانب المعنوي الذي أصبح في الوقت الراهن من أهم العناصر الفعالة في تحديد قيمة المؤسسة ، و مع بروز العولمة المالية التي أثرت على المعلومات المحاسبية أصبحت الحاجة ملحة لإعادة النظر في المعايير التقييم و جعلها تتماشى مع التغيرات المختلفة ، و في الأخير الوقوف على أهمية تقييم المؤسسات الجزائرية بين النظرية و التطبيقية مع إبراز عدم ملائمة مختلف السياسات المتخذة في هذا الخصوص و محاولة لإجابة على هذا الخلل من خلال تطبيق محاسبة التضخمية ، إلا أن هذه الدراسة إقتصرت الجانب النظري فقط .

6- دراسة : هواري سويس ، 2007 بعنوان : أهمية تقييم المؤسسة في إتخاذ

القرارات الإستثمار المالي

تحاول هذه الدراسة إبراز أهمية تقييم المؤسسة من خلال تقييم الأوراق المالية في البورصة بالنسبة لعمليات إتخاذ القرار المستثمرين الماليين، التي تدخل في اطار تسيير حوافظهم المالية . و ذلك من خلال تعويض المداخل المستعملة في تحليل الأوراق المالية أولا ، وطرق التقييم المستعملة في الوقوف على قيمة الأوراق المالية ثانيا و ذلك في إطار نقدي و تحليلي لهذه الطرق ، بغية ترقية و مساعدة المستثمرين في ترشيد تصرفاتهم و قراراتهم ، الأمر الذي ينعكس على كفاءة السوق المالي تعالج الدراسة الجانب النظري فقط .

7- دراسة : هواري سويس ، 2008 بعنوان : تقييم المؤسسة و دوره في إتخاذ

القرارات في إطار التحولات الإقتصادية بالجزائر

تعالج هذه الأطروحة موضوع تقييم المؤسسات في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، بشكل يغطي مختلف أبعاد ، مركزة أكثر على علاقته في إتخاذ القرار و متجاوزة بذلك الطرح الكلاسيكي للموضوع. بتناوله ضمن دائرة عملية الخصخصة دون سواها من الدوافع الأخرى . في هذا الإطار تناولت الدراسة الموضوع من زاويتين ليشمل أغراض التفاوض، و ذلك حينما يكون هناك طرفين في العملية مثل ما يحدث في عمليات التنازل بين البائع و المشتري، حيث تم التطرق إلى منهجية سليمة التي تسمح بالوصول لقيم موضوعية للمؤسسة ، و يشمل أيضا أغراض إتخاذ القرار لفائدة مسيري المؤسسات و المستثمرين الماليين. بعد إستعراض الإطار النظري و المفاهيمي للموضوع و دراسة العلاقات المرتبطة للموضوع ، حاولنا في الجانب الميداني للبحث الوقوف على واقع و آفاق ممارسة تقييم المؤسسات في الجزائر من خلال إستقضاء آراء المهنيين و الأكاديميين المهتمين بالموضوع من جهة، و إستعمال أدوات دراسة الحالة من ملاحظة و مقابلة و تحليل مختلف الوثائق المتاحة و التي مست بورصة القيم و إحدى المؤسسات الاقتصادية المختارة (مجمع صيدال) من جهة أخرى ، الأمر الذي مكنا من إختيار الفرضيات و إستخلاص النتائج التي إعتمدت في النهاية لتقييم الإقتراحات و التوصيات بشأن الموضوع.

8- دراسة : بلخير بكاري ، 2010 بعنوان : أثر تقييم المالي على مسار الشركات بالنسبة

لقطاع المحروقات في الجزائر- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار-ENTP-

تعالج هذه الدراسة أهمية تقييم المالي ، و مدى إمكانية إعتداد طريقة تقييم دون أخرى بالنسبة لقسم النقل للمؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار ، إلا أن هذه دراسة لم تحدد الطريقة المناسبة ، نظرا لإغفاله الإطار النظري للموضوع و الفرضيات التي تقوم عليها مختلف الطرق المعتمدة في تقييم المؤسسات مما يجعل الطابع التقني يطفي على البحث

9- دراسة : بريكة السعيد و مسعي سمير ، 2010 بعنوان : تقييم المنشأة الاقتصادية :

مدخل القيمة الاقتصادية المضافة EVA

يعتبر موضوع تقييم المنشأة أحد المسائل الهامة في مجال الإدارة المالية فلم يعد تحديد الأرباح الصافية التي يمكن أن تحققها المنشأة الاقتصادية في الوقت الراهن مؤشرا كافيا ، لأن النتائج المحاسبية المعطاة لا تعكس الواقع السوقي ، حيث يمكنها أن تخفي عدة نقائص كعدم كفاية الإستثمار المادي و المعنوي المتجدد و المواد للإنتاجية، ومن تم تحجيم قيمة أو تشويهها . و في هذا الصدد قام مجموعة من

الممارسين و المحللين الماليين بغرض مجموعة من الطرق الحديثة للتقييم التي إستطاعت أن تعالج بعض نقاط الضعف المأخوذة على الطرق التقليدية ، كأن تراعي على سبيل المثال بعض المؤشرات الخاصة كأخطار النمو، و تحافظ على ديمومة و إستمرارية النتائج المحققة، بالإضافة إلى ذلك فهي لا تأخذ بعين الإعتبار المعطيات المحاسبية التي لا تطابق الواقع الإقتصادي سنحاول من خلال ثنايا هذه الورقة أن نعوض واحدا من أحداث نماذج تقييم المؤسسة ألا و هي نموذج القيمة المضافة.

10- دراسة : بلال كيموش ، 2011 بعنوان : التقييم الدوري للعناصر المادية ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة مؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة AMC. العلة)

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تقييم العناصر المادية ، مع التركيز على طريقة إنخفاض قيمة التي تعتبر حسب النظام المحاسبي المالي و حسب المعيار الدولي (IAS 36) من بين بدائل تقييم التثبيت و لم يتم أخذها بعين الإعتبار عند حساب الإهلاك، هذه العوامل تؤدي إلى تدهور المنافع الإقتصادية المنتظرة من التثبيت وإنخفاض القيمة السوقية، و هو ما يجعل القيمة المحاسبية الصافية غير قابلة للإسترداد بشكل كامل ، وهنا تواجه المؤسسة خسارة في القيمة الناتجة عن إنخفاض تثبياتها ، و هذا ما نتج عنه حاجة المؤسسة الجزائرية المعنية بتطبيق أحكامه بضرورة إجراء إختبار إنخفاض قيمة تثبياتها و الإعتراف بخسائر الإنخفاض في القيمة و إدراجها في حالة وجود أي مؤشرات تدل على ذلك ، و تسمح طريقة إنخفاض في القيمة التعبير عن الواقع الإقتصادي للمؤسسة (الصورة الصادقة) ،من خلال عرض أصول بالقيمة الحقيقية في الميزانية ، و تحديد الدخل بطريقة سليمة ، و بالتالي تحجب أي توزيعات تعتبر من رأس المال و تؤدي إلى تأكله تدريجيا ، وهو ما يتلاءم مع الأداء الحقيقي للمؤسسة . كما أن التقييم وفق طريقة الوحدات المولدة للنقدية يسمح بالقيام بعملية التقييم الشامل للمؤسسة و إبراز أثر التكاليف الناتج عن تفاعل الأصول مع بعضها لتحقيق قيمة مضافة للمؤسسة .

11- دراسة : محمود علي الجبالي ، 2012 بعنوان : تقييم الأصول الثابتة لأغراض

الخصخصة (حالة مؤسسة سكة حديد العقبة في الأردن)

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على عملية على عملية تقييم الأصول الثابتة أثناء الخصخصة لسكة حديد العقبة ، و التقييم بصف عامة يتم في حالة بيع أو شراء المؤسسة بأكملها أو جزء منها أو زيادة رأسمالها أو دمجها في مؤسسة أخرى أو في حالة تأجيرها ، و قد تناول البحث طرق تقييم مختلفة مثل طريقة أساس الموجودات ، الأرباح ، و القيمة السوقية ، و مرحلة إتخاذ القرار بتحويل المؤسسة إلى

القطاع الخاص وبين إجراءات التقييم و بدائل حساب القيمة الحالية للأصول المتحركة وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج و التوصيات.

5-2- الدراسات السابقة باللغة الأجنبية :

1- دراسة : Enzo Baglieri, Vittoria Chiesa, Alberto Grando ، 2001 بعنوان :
Evaluating intangible assets : the measurment of R&D performance

تعتبر الموجودات الغير ملموسة القاعدة لنجاح أي منشأة ، تهدف هذه الدراسة لإقتراح طريقة لتقدير قيمة الجوهرية للبحث و التطوير و التي يمكن إستخدامها من أجل تقييم لمرة واحدة أو لإجراءات معينة مثل الاندماج أو الإستحواذ و غيرها، و تقييم دوري و من وجهة نظر الإقتصاد ركز على تقدير خلق لقيمة المساهمين و الأداء التشغيلي .

2- دراسة : Feng Gu, Baruch Lev ، 2003 بعنوان : **Intangible assets**

هذه الدراسة تقدم نهج لتقدير قيمة الموجودات الغير ملموسة التي لم يتم تسجيلها في ميزانية العمومية للشركة حيث يشترط الأداء الإقتصادي للشركة أن تتكون الأصول من الأصول المادية و المالية و الغير ملموسة ، فتقدر مساهمة الأصول الغير ملموسة من خلال طرح عوائد العادية على الأصول المادية و المالية من قياس الأداء الإقتصادي القائم ، تكون إستفادة من القيمة المتوقعة من هذه المساهمة على السنوات المقبلة فهي بذلك تعطي تقديرا لرأسمال الغير ملموس فهو عامل لتحديد قيمة الشركة، لكن حتى الآن و رغم محاولة في تحديد هذه القيمة إلا أن قلة المعطيات و دقتها لا تعبر عن قيمتها الحقيقية و عليه عمت الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي على مجموعة من الشركات القطاع الإقتصادي الأوربية .

3- دراسة : Pantaleo Elicio ، 2001 بعنوان :

Guide sur les méthodes d'évaluation d'entreprise

هذه الدراسة تهدف فهم طرق تقييم المنشأة و قواعد و أرصدة الحسابات فقد تكون هناك فجوة بين القيمة السوقية و القيمة الدفترية و يعتقد المحللون أن القيمة الغير ملموسة يمكن أن تصل ما بين 70 الى 80 % من القيمة الإجمالية ، فلحل بعض التعقيدات فلا بد من دراسة تقييم المؤسسة من قبل متخصصين بتطبيق طريقة مبسطة ، فسوف يكون هدفنا في هذه الدراسة فهم القيود و التناقضات لإثبات أن المحاسبة و الهيكل المالي غير قادر على تمثيل الجيد للإنتاجية و الثروة في مجتمعنا .

4- دراسة : Pierre Schevin ، 2005 بعنوان :

Dépéciation d'un goodwill : les nouvelles règles (IAS/IFRS)

ركزت هذه الدراسة على الجانب النظري ، فتمودج التقييم يكون على أساس المبالغ القابلة للإسترداد بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 ، فيشير لصعوبة تطبيق goodwill ، فاللائحة الدولية تقدم قواعد محددة و متماسكة ، كما يبين إنخفاض قيمة الأصل و تبرز منهجية المستخدمة من طرف المهنيين من خلال التقييم و المراقبة .

5- دراسة : Anne-laure Farjoudon, Karine Fabre ، 2005 بعنوان :

Ecart d'acquisitions et normes IAS/IFRS

تهدف هذه الدراسة لتوضيح المعالجة المحاسبية ل goodwill في ظل المعايير المحاسبية الجديدة و تسليط الضوء على صعوبات الناجمة عن هذه المعايير . كما شملت هذه الدراسة الجانب التطبيقي على تحليل التقارير السنوية ل 33 شركة المدرجة في البورصة الفرنسية (باريس) مثل شركة الإتصال و ووسائل الإعلام Vivendi ، و شركة البناء Bonygnes... إلخ ، خلال الفترة ما بين 2001-2003.

6- دراسة : Réalisation : service juridique ، 2006 بعنوان :

L'évaluation des entreprises et des titres de sociétés

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز ضرورة تبني التقييم في المؤسسات للسيطرة عليها بإستخدام طرق مختلفة من قبل الخبراء لتكوين أعمال المنشأة أكثر شفافية ، حيث تضمنت هذه الدراسة مختلف أنواع التقييم الممكن إستخدامها لمختلف تلك الطرق و تطبيقها على مؤسسة تصنيع قطع غيار (S.A.S.X) للفترة ما بين 2003-2005 .

7- دراسة : Graem wines, Rom Dagwell, Carolyn Windsor ، 2007 بعنوان :

Implications of IFRS goodwill accounting treatment

تهدف هذه الدراسة إلى فحص دقيق للتغير في المعالجة المحاسبية ل goodwill، عملا بالمعايير المحاسبية الدولية (IFRS) مقارنة مع نظام الأسترالي من حيث (الغرض، التصميم، المنهج) ، كما يناقش هذا الموضوع تعديلات IFRS لطريقة goodwill ، فترتكز على مزايا و تعقيدات المحتملة لطريقة و ذلك بهدف التعرف على التحديات و القضايا التي يواجهها معدي و مراجعي الحسابات ، كما تسلط الضوء على تحديد و تقييم الوحدات النقدية ، ف goodwill يتطلب عديد من الفرضيات التي

يتعين إتخاذها في تقدير القيمة العادلة و القيمة القابلة للإستداد . تبرز هذه الدراسة الجانب النظري فقط المتمثل في مفاهيم التي يعتمد عليها مدقيقي الحسابات لدورها الفعال في توفير و ضمان صحة النتائج المحاسبية .

8- دراسة : Charchie Mccreevy، 2008 بعنوان :

Norme comptable internationale 38 immobilisations incorporelles

تهدف هذه الدراسة النظرية لوصف و المعالجة المحاسبية للأصول للغير ملموسة التي لا تغطيها تحديدا من قبل المعايير الأخرى. فهذا المعيار يتطلب من قبل المنشأة وذلك لتحديد أهمية تقييم عناصر الأصول الغير ملموسة ، كما يحدد أيضا كيفية تقييم القيمة الدفترية لتلك الأصول لتحديد قيمتها الحقيقية و معرفة مدى مساهمتها في إعطاء القيمة المضافة المنشأة .

9- دراسة : Aymen jegham، 2008 بعنوان : Les méthodes d'évaluation

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف طرق التقييم التي قد تعتمد عليها المؤسسات، معتمدة في ذلك على المعطيات المحاسبية السابقة لتقدير المستقبل ، و معرفة نقاط الضعف كل منشأة لمعالجتها و نقاط القوتها لتنميتها ، مع العلم أن هذه الدراسة إقتصرت على الجانب النظري فقط .

10 - دراسة : Charles Garfield، 2008 بعنوان :

Incorporel et immatériel véritable enjeux de l'évaluation

تعالج هذه الدراسة أهمية goodwill في تقييم المنشأة بصرامة و موضوعية ، و في الواقع فإن قيمة الأصول الملموسة بعد إعادة تصفيتها و تدقيقها أو تصحيحها فهو التعرف على قيمة المشكوك فيها ، إلا أن هناك بعض الأصول الأخرى التي يصعب التحكم فيها من قبل المحاسبة مثل الأصول الغير ملموسة ، فالتقييم بطريقة goodwill أين تكون التفرقة بين القيمة المضافة و الأصول الملموسة و الغير ملموسة.

11 - دراسة : Patrik Svoboda، 2009 بعنوان :

Goodwill-the recognition and measurements according to the European accounting legislation and the international financial reporting standards

تشير هذه الدراسة للتشريعات المحاسبية الأوروبية في إختيار بين إعتراف الأولي و القياس بعد الاعتراف في حالة goodwill و badwill حسب (IAS/IFRS) ، و ذلك لمعرفة نقط القوة و نقاط الضعف لأي منشأة ، و التعرف أيضا على المشاكل رئيسة و محولة تجنبها بشكل تدريجي أو نهائي ، كما تبين هذه الدراسة كيفية حساب goodwill و معالجتها للأصول الغير ملموسة.

12- دراسة : Pierre lafitte، 2009 بعنوان :

Le goodwill , importance, méthodes d'évaluation et conséquences pour le professions comptable

الغرض من هذه الدراسة هو التعرف على المعالجة المحاسبية ل goodwill مقارنة بذلك مع المعايير الدولية IFRS المطبقة في فرنسا . كما تضمنت هذه الدراسة أهم طرق التقييم المختلطة ، أما في الجانب التطبيقي أخذنا كعينة بعض الشركات الفرنسية مثل شركة France Télécom ، لمعرفة مدى تأثير goodwill في أيطار المعايير الحالية و البيانات المالية للشركات و ذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2006-2008 .

13- دراسة : Ricardo Blaug, Rohit Lekhi، 2009 بعنوان :

Accounting for intangibles : financial reporting and value creation in the knowledge economy

تشير هذه الدراسة إلى أهمية الأصول الغير ملموسة و تفسير الالتباسات في مفاهيمها ، التي صعب على بعض الباحثين تفرقتها وتصنيفها و تقييمها فلا يزال هناك بعض الغموض في تلك الأصول الغير ملموسة مثل براءة الاختراع و العلامات التجارية حيث إختلف فيها صناع القرار خاصة في تقييمهما ، فكان التركيز في هذه الدراسة على البحث و التطوير، أما فيما يخص الجانب التطبيقي ركز على بعض العينات من المؤسسات التي تمتاز بشهرتها التجارية العالمية مثل : google, microsoft, nokia خلال السنوات 2006-2008 مركز بذلك على الأصول المعنوية و تطورها عبر تلك السنوات .

14- دراسة : Bunard Raffourier, Alain Schatt، 2010 بعنوان :

Le goodwill des sociétés françaises cotées en bourse : bilan quantitatif et enjeux pour les utilisateurs

تهدف هذه الدراسة لتوضيح أهمية goodwill بالنسبة للمنشأة هذا فيما يخص الجانب النظري أما الجانب التطبيقي إستندت الدراسة لتطبيق الجانب النظري على عينة مكونة من 403 شركة فرنسية مدرجة في البورصة و توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن هذه الطريقة تساعد في تبسيط المعطيات المحاسبية للمستثمرين و المحللين الماليين إلا أن صحة هذه المعلومات تتوقف على مدى مصداقية الأرقام الواردة في السجلات المحاسبية لتلك المؤسسات .

15- دراسة : Sven Wyrwa, Mortin Glaum، 2001 بعنوان :

Making acquisitions transparent goodwill accounting in times of crisis

تهدف هذه الدراسة لتوضيح عمليات الاندماج و القتناء حسب معايير (IAS 36, IFRS 3) الصادرة حسب البيانات المالية و كيفية تقييم حسب goodwill ، مع الأخذ بعينة من الشركات الأوربية لتحليلها حسب طريقة goodwill المصنفة حسب نشاطات مختلفة مثل : البنوك ، و شركات مواد الكيماوية و شركات وسائل الإعلام ... إلخ خلال الفترة ما بين 2005-2009 .

16- دراسة : Labkia Mounir، 2011 بعنوان :

L'incidence des normes IFRS sur l'évaluation et le traitement comptable des immobilisations corporelles et incorporelles

هدف هذه الدراسة هو عرض و دراسة المعايير IFRS المتخصصة في تقييم و معالجة المحاسبية للتبنيات المادية و المعنوية و ذلك من أجل الوقوف على النتائج و التأثيرات المترتبة عن تطبيق هذه القواعد و كذلك من أجل معرفة انعكاسات هذا التقييم على تسيير أصول المؤسسة .

17- دراسة : Philippe Triponel، 2011 بعنوان : Evaluation d'entreprise

تشير هذه الدراسة النظرية لتعرف أهمية تقييم المؤسسة ، التي يعتبر أساسي في جميع المعاملات و الصفقات ، لدوره المهم في تحديد الأسعار الحقيقية و تحديد الشروط الموضوعية لإتمام الصفقات ، حيث تطرقت إلى توضيح مفهوم التقييم و أهمية تطبيقه في المؤسسات ، و التطرق إلى مختلف أنواع التقييم .

18- دراسة : Jonathan Berk, Peter Demarzo، 2011 بعنوان :

L'évaluation d'une entreprise (un cas pratique)

تشير هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التقييم في المؤسسات و الإشارة إلى مختلف أنواع التقييم ، فهي بذلك تجمع الجانب النظري و الجانب التطبيقي الذي يهدف لمحاولة تطبيق تلك الطرق على مؤسسة (3000 sport) التي يتمثل نشاطها في إنتاج الملابس ، وذلك لمعرفة أهم الصعوبات التي يواجهها الباحث .

19- دراسة : Luc Paugam ، 2011 بعنوان :

Valorisation et reporting du goodwill : Enjeux theoriques et empiriques

هدف هذه الدراسة معرفة القيمة الحقيقية للمنشأة بإستعمال goodwill و ذلك من خلال التطرق لمفاهيم حول goodwill من خلال الإطار النظري و تطبيقه من خلال إختبارات و إحصائيات و عرض مختلف نتائج التحليلية لشركة Télécom France للفترة ما بين 2006-2008 .

20- دراسة : Copyright chambre de commerce de lyon ، 2012 بعنوان :

Transmettre son entreprise : methodologie d'evaluation d'entreprise

الهدف من هذه الدراسة هو تمييز بين مختلف طرق التقييم ، لإختيار الطريقة الأمثل من قبل مستخدمي هذه الطرق و التي تتماشى مع معطيات و بيانات كل منشأة ، و لتوضيح أكثر عزز هذه الدراسة بأمثلة تفسيرية لكل طريقة من هذه الطرق .

21- دراسة : Lei Chen ، 2012 بعنوان :

A Mixed methods study investigating intangibles in the banking sector

تهدف هذه الدراسة لتحقيق من دور الأصول الغير ملموسة في القطاع المصرفي الأوربي ، بإستخدام الطرق المختلطة بإعتماد على المنهج الكمي لإختبار العلاقات بين العناصر الغير ملموسة و بين أداء البنوك لعينة متكونة من 63 بنك حسب السنوات 2005-2007 .

22- دراسة : Maryam Ghamari,Saeidinia Mojtaba,Mehrsa Hashemi ، 2012

Intangible Assets raparting : بعنوان:

الغرض من هذه الدراسة التحقق في مختلف التقارير الأصول الغير ملموسة فهو من جذور الثابتة لنجاح المنشأة ، كما تحدث عن كيفية التقييم في المحاسبة ، و عرض بعض المشاكل في إبلاغ عن الموجودات الغير ملموسة الذي يسبب لبعض المستثمرين و المنظمين و المحللين الإقتصاديين بعض الإلتباسات ، فقدم بعض الإقتراحات و التوصيات عن الأصول الغير ملموسة لتقييمها بشكل صحيح و دقيق ، فهي الركيزة الأساسية في كل منشأة ، إلا أن هذه الدراسة تضمنت الجانب النظري فقط .

23- دراسة: Denis Cormier, Come Segretain، 2013 بعنوان :

Pertinence du goodwill acquis au regard résultats résiduels nets et additionnels relation théorique et étude empirique sur le marché français

تهدف هذه الدراسة لتحقيق ما إذا كان goodwill يولد نتائج مستقبلية من خلال عنصرين الأرباح الإضافية و الأرباح الصافية بالتحليل عن طريق goodwill ، بالإستناد إلى نموذج تقييم الدخل المتبقي (أولسون 1995) تبين أن هناك صلة بين نظرية و goodwill أما الجنب التطبيقي تم تطبيق جانب النظري على عينة مكونة من 120 شركة فرنسية لفترة ما بين 2005-2008 .

6- ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة :

بعد إستعراض الدراسات السابقة يمكن القول أن هذه الدراسة تتفق مع غيرها من الدراسات السابقة فيما يلي :

- توضيح مفهوم وفلسفة العناصر المعنوية

- خطوات تقييم بطريقة مقارنة فائض القيمة مثل دراسة : Alberto Grando و آخرون و دراسة Hashemi Mehrsa

- تبين مدى أهمية تقييم العناصر المعنوية في المؤسسات

كما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فيما يلي :

- معظم الدراسات المعروضة إكتفت بالتطرق إلى المعالجة المحاسبية لل goodwill بينما تسعى هذه الدراسة إلى تقييم goodwill

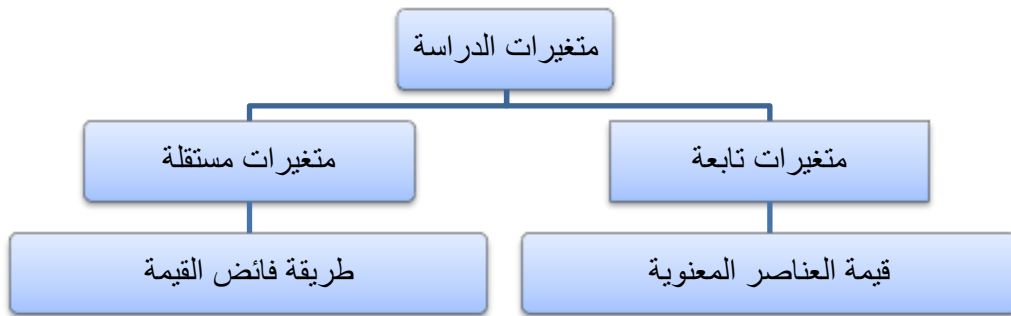
- تعتبر أول دراسة على مستوى المؤسسات الجزائرية الصناعية بصفة عامة و مؤسسات التجارية بولاية سعيدة بصفة خاصة (محل الدراسة) أين نريد محاولة تطبيق بطريقة المعتمدة (goodwill).

7 - الفرضيات :

- لا يمكن تقييم العناصر المعنوية بطريقة فائض القيمة .
- لا توجد معوقات تحد من تطبيق طرق التقييم في المؤسسات الجزائرية بصفة عامة و طريقة فائض القيمة بصفة خاصة.

8- منهجية الدراسة:

8-1- متغيرات الدراسة:



8-2- اسلوب الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي حيث استعملنا بعض ادوات جمع المعلومات كالملاحظة المباشرة و المقابلة و السجلات و الوثائق الداخلية للمؤسسات محل الدراسة و وظّفنا مفاهيم الإحصاء التطبيقي لإعطاء الدراسة بعدا كميا . كما استعملنا المنهج التاريخي في هذه الدراسة و المنهج التجريبي الذي يتجلى في دراسة حالة لمؤسسات اقتصادية .

8-3- مصادر الدراسة :

أ- مصادر أولية : تمثلت في الوثائق التي تحصلنا عليها من المؤسسات محل الدراسة و هي عبارة عن القوائم المالية الخاصة بالسنوات المدروسة (سنتين).بالاضافة الى أنه تم تطوير الاستبيان وزع على عمال المؤسسات محل الدراسة.

ب- مصادر ثانوية : تمثلت في الكتب و المذكرات و المجلات و المواقع الالكترونية و الملتقيات و المقالات

9- محددات الدراسة:

- أثناء إنجاز هذا البحث واجهنا عدة صعوبات وعوائق أهمها:
- قلة البحوث و الدراسات الجزائرية المتخصصة في هذا الموضوع ، نظرا لإهمال المؤسسات الوطنية للتقييم رغم كونه من الوظائف الأساسية في المحاسبة.
 - يتطلب تطبيق طريقة فائض القيمة في تقييم العناصر المعنوية معالجة العديد من المعلومات حول البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة مثل تحديد معامل الإستحداث و الربح الصافي المصحح .
 - صعوبة الحصول على معلومات الحقيقية من المؤسسات محل الدراسة و بالتالي عدم قدرة على إنجاز الدراسة الميدانية .

10- خطة الدراسة :

في محاولة منا للإجابة عن التساؤلات المطروحة أعلاه تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول كتالي :

الفصل الأول : فهو الإطار العام للدراسة حيث تم التطرق إلى مقدمة ، و مشكلة البحث و الفرضيات، مع تبين الأهداف الأساسية و أهمية الدراسة ، وكذا إستعراض الدراسات السابقة و ما يميزها عن الدراسات الأخرى ، ومنهجية الدراسة و أهم الصعوبات ثم الخطة المتبناة أما في :

الفصل الثاني : و الذي يعتبر التغطية النظرية للموضوع تناولنا فيه : أهم مفاهيم حول القيمة و مختلف أنواعها ، و أهم المبادئ الأساسية لتحديدتها ، و طبيعة التقييم المحاسبي و الغرض منه ، كما أشرنا لمفهوم العناصر المعنوية و أهم مكوناتها ومعايير تحديدتها و المعالجة المحاسبية لها ، و أهم طرق فائض القيمة (المباشرة و الغير مباشرة) و أهم إيجابيات و السلبياتها و في الأخير يأتي :

الفصل الثالث : و الذي يتم فيه تسليط الضوء على الواقع العملي كمحاولة لتطبيق طريقة فائض القيمة في المؤسسات الجزائرية و بالأخص في مؤسسات التجارية لولاية سعيدة (محل دراسة)، للتوصل في الأخير إلى مجموعة من النتائج و التوصيات .

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

I - مفاهيم حول القيمة و التقييم

II - الأصول المعنوية

III - طريقة مقارنة فائض القيمة

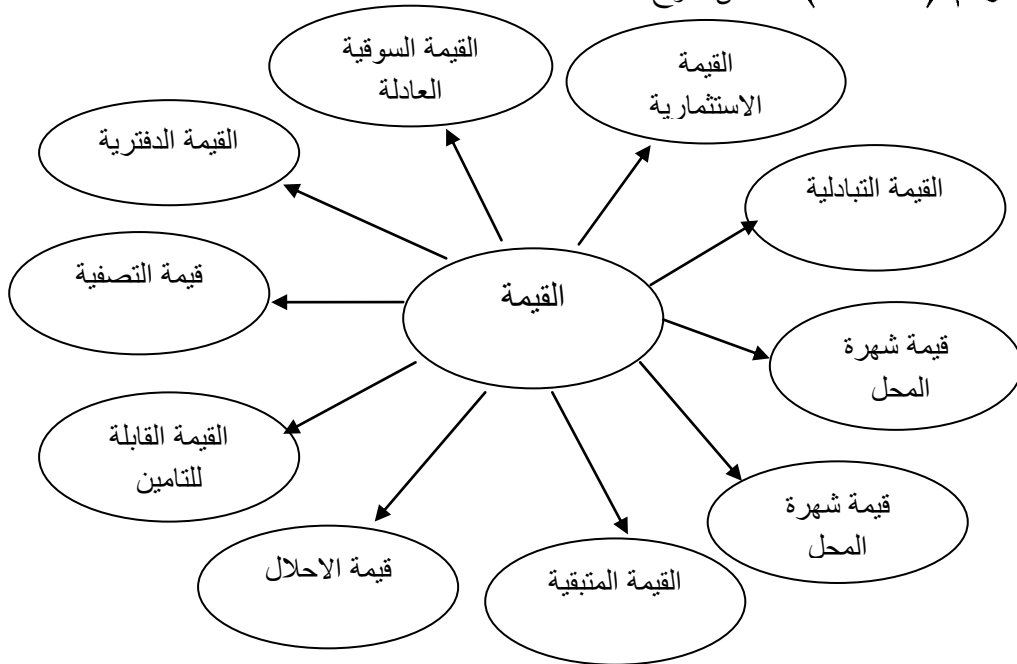
I - مفاهيم حول القيمة و التقييم:

I-1-1- طبيعة القيمة:

يقصد بالقيمة أنها عبارة عن مبلغ يدفع مقابل أصل أو الحق في الحصول على عوائد مستقبلية من وراء استخدام ذلك الأصل . و بذلك فإن القيمة الإقتصادية هي النقدية للأصل ما . و تتوقف قيمة أي أصل على عدة عوامل يمكن أن تتغير بمرور الزمن و هي : البيئة الإقتصادية الكلية ، الاستخدام المحتمل للأصل ، توقيت تقدير القيمة ، موقع أو مكان الأصل ، النذرة النسبية و قيم البدائل ، مدى أو درجة الملكية ذات الصلة ، سيولة السوق الخاصة بالأصل ، الحالة المالية للأصل . (طارق عبد العال حماد ، التقييم و إعادة هيكلة الشركات ، 2008 ، ص 11)

I-1-2- أنواع القيمة: هناك عشر مفاهيم للقيمة و هي :

- الشكل رقم (02-01) : يمثل أنواع القيمة:



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على (د. طارق عبد العال حماد ، التقييم و إعادة هيكلة الشركات ، 2008 ، ص 12-20)

1 - القيمة السوقية العادلة :

هي الأكثر شيوعا لتقدير القيمة ، و تعرف أيضا بالقيمة السوقية أو القيمة النقدية و التعريف المتعارف عليه بوجه عام للقيمة السوقية العادلة : " مبلغ المعبر عنه نقدا أو بما يعادل النقد الذي يتم به إنتقال ملكية

أصل ما من بائع راغب إلى مشتري راغب ويتوفر لدى كل منهما معلومات معقولة عن كافة الحقائق ذات الصلة ولا يخضع أي منها لأي نوع من الإكراه." (طارق عبد العال حماد ، التقييم و إعادة هيكلة الشركات ، 2008 ، ص 12)

2- القيمة الإستثمارية : Investment value

القيمة الاستثمارية هي نوع من القيمة المألوفة لدى المهنيين العاملين في مجال عمليات الاندماج و التملك ، وهي عبارة عن قيمة المنافع المستقبلية النابعة من أصل ما بالنسبة لمشتري معين . و القيمة الإستثمارية مفهوم أسهل من الفهم لأنها قيمة أصل محدد بالنسبة لمشتري محدد ، و القيمة الإستثمارية يمكن أن تختلف إختلافا كبيرا من مشتري محتمل للأخر بسبب عدة أسباب و بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر على تقدير مشتري معين للقيمة الإستثمارية لمنشأة الأعمال. (طارق عبد العال حماد ، تقدير قيمة بنك لأغراض الإندماج و الخصخصة ، 2002 ، ص 8)

3- القيمة الإستعمالية (القيمة التبادلية) : Value_In use/Value_In exchange

هي ليست نوعا من القيمة ، و لكن ظرفا تجري في ظله إفتراضات معينة عند تقدير قيمة الأصل ، أنه مرتبط بالأصول ذات الإستعمال الإنتاجي ، و يمكن أن توصف بأنها قيمة أصل ما كجزء من المشروع العامل. ولا يوجد تعريف رسمي للقيمة الإستعمالية من جانب هيئات تقدير القيمة المهنية أو خدمة الإيرادات الداخلية . و مع ذلك فمن المهم فهم المفهوم حيث أن قيمة الأصول المكتسبة (خاصة الأثاث ، الأجهزة ، المعدات و المباني) في معظم عمليات إندماج يفترض عادة أن تلك الأصول سوف تظل في ذرة الإستعمال الإنتاجي. (طارق عبد العال حماد ، التقييم و إعادة هيكلة الشركات ، 2008 ، ص 15)

4- قيمة شهرة المحل : Goodwill Value

الشهرة نوع خاص من الأصول غير مادية و تنشأ عندما تكون للمنشأة ككل قيمة أكبر من قيمة أصولها المادية و المعنوية ، وقد جاء في حكم قضائي قصت بها محكمة في 1960 التعريف التالي لشهرة المحل : " هي مجموعة الصفات الغير قابلة للوزن أو القياس بدقة التي تجذب العملاء في منشأة الأعمال معنية ، و هي في جوهرها توقع إستمرار تفضيل العملاء و تشجيعهم لأي سبب من الأسباب ". (طارق عبد العال حماد ، التقييم و إعادة هيكلة الشركات ، 2008 ، ص 15)

5- قيمة المشروع المستثمر : Going concern value

إن قيمة المشروع المستثمر تسمية مغلوبة بعض الشيء لأنها ليست معيارا للقيمة ، كما هو الحال بالنسبة للقيمة السوقية العادلة أو القيمة الإستثمارية . يبرز مفهوم المشروع المستثمر عندما يتم تقدير قيمة المنشأة أعمال ما (مثلا البنك) باعتبارها وحدة عاملة قابلة للإستمرار و النمو ولا يتهددها أي خطر مباشر يهدد بتوقف عملياتها . و قد إستقرت IRS على أن قيمة المشروع المستثمر هو أصل معنوي غير قابل للإستهلاك يمتلكه المشتري المنشأة أعمال ما ، و هي قيمة تعكس حقيقة أن كيان المشتري به موظفون و إدارة. و جهاز المبيعات و التسويق و علاقات عملاء و موردين راسخة و ما إلى ذلك . (د. طارق عبد العال حماد ، التقييم و إعادة هيكلة الشركات ، 2008 ، ص 16)

6 - القيمة الدفترية : Book value

إن الإستخدامات الأكثر تضليلا لمصطلح القيمة ترتبط بالقيمة الدفترية . و القيمة الدفترية مفهوم محاسبي و ضريبي فقط ، و ليس تقويمي أو إقتصادي ، فبالنسبة لأصل معين (مثل أحد المعدات) تكون القيمة الدفترية ببساطة هي التكلفة التاريخية لذلك الأصل ناقص الإهلاك المتراكم . أما بالنسبة لمشروع الأعمال تكون القيمة الدفترية هي مجموع القيم الدفترية لكل الأصول الفردية ناقص القيمة الدفترية للخصوم الفردية ، و في الإطار المحاسبي يطلق على ذلك أيضا القيمة الصافية أو حقوق الملكية الدفترية. (د. طارق عبد العال حماد ، التقييم و إعادة هيكلة الشركات ، 2008 ، ص 17)

7- قيمة التصفية : Liquidation value

إن القيمة تحت التصفية ليست نوعا منفصلا من القيمة قائما بذاته ، و لكن ظرفا يتم تقدير القيمة في ظلّه ، أنها المبلغ الصافي الممكن تحقيقه في حالة إنهاء أعمال المنشأة ما و بيع أصولها كل على حدة و الوفاء بالتزاماتها . (د. طارق عبد العال حماد ، التقييم و إعادة هيكلة الشركات ، 2008 ، ص 19)

8- القيمة القابلة للتأمين : Insurable value

القيمة القابلة للتأمين مباشرة وواضحة جدا ، فهي ببساطة القيمة بالجنيهاات لإجزاء القابلة للتلف من أصل ما التي سيتم التأمين عليها لتعويض المالك في حالة الخسارة ، و هذا الفرع من القيمة له علاقة ضعيفة بعمليات التملك و الاندماج ، بإستثناء عملية مراجعة التغطية التأمينية للمباني و المعدات عقب إتمام عملية التملك . (د. طارق عبد العال حماد ، التقييم و إعادة هيكلة الشركات ، 2008 ، ص 20)

9- قيمة الإحلال : Replacement value

تمثل تكلفة إحلال (أو تكلفة الحاضرة) لأصل معين ، قيمة الحصول على هذا الأصل في الحاضر ، و تعبر هذه القيمة عن المنافع التي ينتظر الحصول عليها من ذلك الأصل في المستقبل. و تمثل هذه التكلفة أيضا القيمة الإقتصادية للأصل في الحاضر و التي تستمد من المنافع التي يتوقع الحصول عليها من الأصل في المستقبل بإفترض إستمرار نشاط الشركة في المستقبل.(د. أحمد ماهر، 2002، ص 243)

10- قيمة النفاية أو القيمة المتبقية : Salvage value

تمثل المبلغ الممكن تحقيقه عند بيع الأصل أو التصرف فيه بأي صورة أخرى بعد ان يصبح عديم الفائدة للمالك الحالي و ينقرر إخراج من الخدمة ، و تختلف هذه القيمة عن المفهوم قيمة الخردة التي تقتض أن الأصل أصبح عديم النفع لاي شخص و في أي غرض. (د. طارق عبد العال حماد ، التقييم و إعادة هيكلة الشركات ، 2008 ، ص 20)

I-1-3- العوامل المحددة للقيمة :

هناك العديد من العوامل المحددة للقيمة ، والتي تسمح بالحصول على قيم مختلفة لنفس الأصل من طرف أشخاص مختلفين ، حتى و إن إستخدموا نفس طرق و قواعد التقييم ، و يمكن حصر هذه العوامل في :

1- العوامل الموضوعية:

ترتكز العوامل الموضوعية في فكرة تحديد القيمة العادلة للأصل محل التقييم ، أي أن مراعاة هذه العوامل وحدها سوف يسمح بالوصول إلى القيمة العادلة للأصل ، لكن القيمة العادلة للشيء يبقى من الأمور الصعبة نظرا لوجود نوع آخر من العوامل المحددة لقيمة الأصل ، و هي العوامل الغير موضوعية . (محفوظ جبار ، 2005 ، ص 122)

2- العوامل الغير موضوعية:

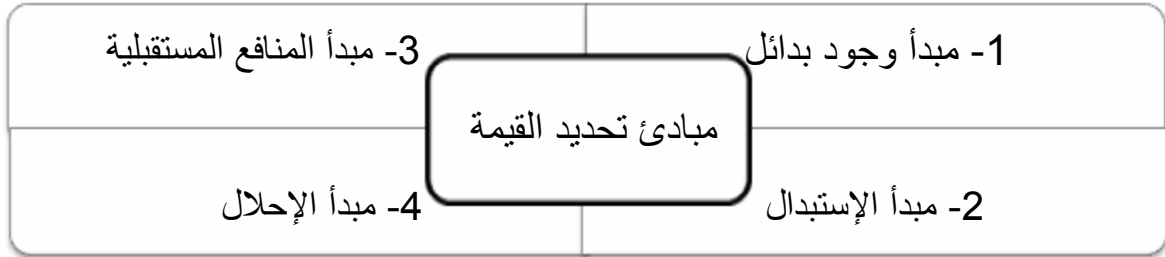
ترتكز العوامل الغير موضوعية على فكرة المنفعة و الرغبة في التبادل و تحديد سعر التبادل . (محفوظ جبار، 2005 ، ص 123) .

فالمشتري يحاول دائما دفع أقل ما يمكن و العكس بالنسبة للبائع الذي يرغب في الحصول على أكبر ما يمكن ، ومن خلال التفاوض بين الطرفين يتحدد سعر التبادل لكن الوصول إلى هذا الإتفاق بشأن سعر التبادل لا يعني أن كلا الطرفين حقق صفقة مربحة ، و يمكن تفسير القيام بعملية التبادل رغم أن الصفقة غير مربحة ، و يمكن تفسير القيام بعملية التبادل رغم أن الصفقة غير مربحة إلى العوامل التي ترفع الرغبة في التبادل ، و من أهم هذه العوامل : العوامل النفسية و العوامل الإقتصادية ، فالعوامل النفسية تتمثل في مجموع العوامل التي تجعل من المشتري ما يقبل على شراء أصل بأكبر من قيمته الإقتصادية نظرا لبعض الخصائص التي يتمتع بها، أما العوامل الإقتصادية فتتمثل في الندرة النسبية للشيء و كذلك منفعته في نظر المشتري .

(www.grouperf.com/catalogue/general/59/extrait.pdf) (15:20 ؛ 2014/03/19)

I - 1-4 - المبادئ الأساسية لتحديد القيمة : (طارق عبد العال حماد ، التقييم و إعادة هيكلة الشركات ، 2008 ، ص 24-26)

- شكل رقم (02-02): المبادئ الأساسية لتحديد القيمة :



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على (طارق عبد العال حماد ، التقييم و إعادة هيكلة الشركات ، ص 24-26)

تحدد القيمة الإقتصادية لأي أصل من خلال أربعة مبادئ إقتصادية أساسية لا يمكن تجاهلها ، و يمكن أن تتم مراعاتها دون تخطيط مسبق لذلك و تتمثل هذه المبادئ في :

1- مبدأ وجود البدائل :

فالشخص يملك العديد من البدائل المتاحة أمامه ، غير أن درجة الرغبة و الإشباع تختلف بين هذه البدائل ، و بعبارة أخرى ليس هناك طرف مجبر على الشراء عن طرف بعينه ، أو مجبر على بيعه لطرف محدد فأني طرف له حرية الاختيار و المفاضلة بين مختلف البدائل المتاحة .

2- مبدأ الإستبدال :

معنى ذلك أن الشخصى العاقل لا يدفع مقابل أصل معين ، ما يزيد عن ذلك المبلغ الذي يساوي تكلفة إستبداله بأصل آخر يماثله و يقوم بالوظيفة نفسها ، أي له الخصائص نفسها.

3- مبدأ الإحلال :

أي أن قيمة الأصل تتحدد من خلال التكلفة التي سوف تدفع مقابل أصل مرغوب بنفس الدرجة ، و الفرق بين هذا المبدأ و سابقه أن مبدأ الإستبدال يتطلب أن تكون الأصول متماثلة و تؤدي نفس الوظيفة أما مبدأ الإحلال فلا يتطلب ذلك بل للمشتري نفس الرغبة في الحصول على الأصليين .

4- مبدأ المنافع المستقبلية :

تتحدد قيمة الأصل من خلال المنافع أو الخدمات الإقتصادية المستقبلية المتوقعة من إستخدامه أو السيطرة عليه ، و يتطلب تطبيق هذا المبدأ العديد من الافتراضات بشأن المستقبل .

I - 2-1 طبيعة التقييم المحاسبي :

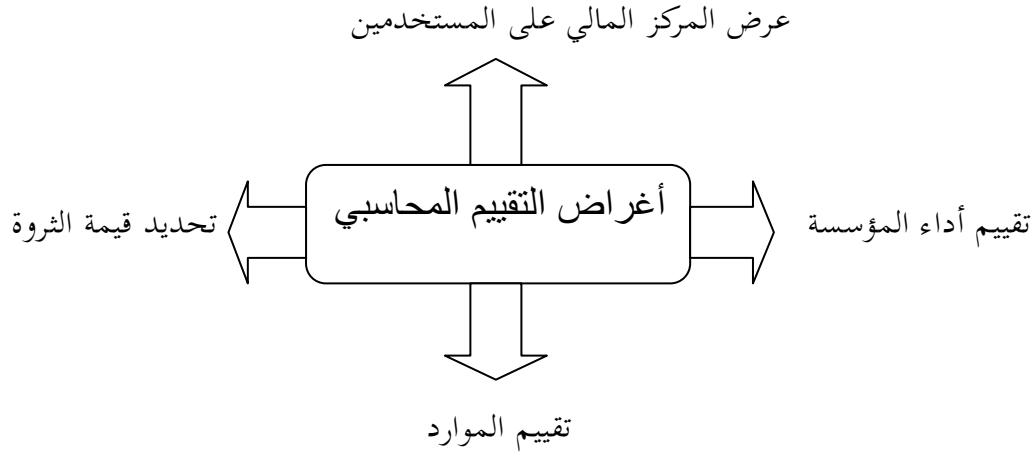
يعود ظهور علم القياس الإقتصادي إلى عام 1930 حيث تم إستخدام القياس بمفهومه ، لكن العلوم الإقتصادية هي الأخرى تأثرت بالعلوم الطبيعية و إتجهت إلى إستخدام القياس الكمي بشكل واسع بإعتماده على مبادئ القياس في العلوم الطبيعية ، و يجسد المفهوم الذي جاء به الباحث البولوني (O,Lange) توجه القياس الإقتصادي إلى إستخدام القياس الكمي بشكل واسع ، حيث إعتبر أن القياس الإقتصادي هو العلم الذي يستعين بالطرق الإحصائية لتحديد فعل القوانين الإقتصادية الموضوعية تحديدا كميًا . (أموري هادي،كاظم الحشاوي ، 2002 ،ص4)

و من بين أهم مفاهيم التقييم التي وردت في الفكر المحاسبي ، المفهوم الذي قدمته الجمعية الأمريكية للمحاسبة عام 1966 م ، و الذي ترى فيه أن القياس (أي التقييم) المحاسبي يتمثل في قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية ، الجارية و المستقبلية و ذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية و بموجب قواعد محددة .

فالتقييم هو حصر و تقدير قيمة أصول وخصوم المؤسسة بهدف الوصول إلى صافي قيمة تلك الأصول بغض النظر عن الطريقة التي يمكن إتباعها لتقدير تلك القيمة. (ثروت محمد علي ، 1996، ص 228)

I- 2-1 أغراض التقييم المحاسبي :

الشكل (02-03) : أغراض التقييم المحاسبي



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على (عبد حي مرعي ، 2008 ، ص 82 - 84)

* تعتبر عملية التقييم المحاسبي من الوظائف الأساسية في المحاسبة و تتمثل أهم أغراضها في :

1- تحديد قيمة الثروة :

تشمل الثروة جميع الحقوق و الموجودات التي تراقبها المؤسسة في لحظة زمنية معينة مطروحا منها جميع الإلتزامات عليها ، و بمعنى آخر فإن الثروة تعبر عن صافي قيمة أصول المؤسسة في تاريخ معين ، هذه الثروة لا تفضل ساكنة نظرا لنشاط المؤسسة المستمر ، و يعتبر تقييم الثروة من أهم الأهداف المحاسبية و التي يعبر عنها بقائمة المركز المالي.

(عبد حي مرعي ، 2008 ، ص 82)

2- تقييم أداء المؤسسة :

هناك إرتباط كبير بين مفهومين فهناك من يركز على تقييم الثروة و هناك من يركز على تقييم الدخل ، فالدخل يتمثل في زيادة الموارد الإقتصادية المتدفقة للمؤسسة عن الموارد الخارجية منها ، مما يعني الزيادة في ثروتها ، و بهذا يحدد الدخل قيمة التغيرات في الثروة الناتجة عن عمليات المؤسسة . (عبد الحي مرعي ، 2008 ، ص 83)

3- تقييم الموارد التي تحقق الدخل و تأمين الإستغلال الأمثل لها :

لضمان إستمرار تدفق الدخل يجب الإهتمام بالموارد الإقتصادية و صيانتها ، لأنها المصدر الأساسي للدخل لتجنب أي إنخفاض في تدفقه ، كما يتضمن التقييم المحاسبي الموارد الإقتصادية في فترات منتظمة و بإستمرار ، و يجب أن تراعي عملية التقييم المحاسبي العامل الزمني للقيمة الزمنية للنقود . (كمال عبد العزيز النقيب ، 2004 ، ص 329)

4- عرض المركز المالي على المستخدمين :

من بين الوظائف المحاسبية توصيل المعلومات المحاسبية ، لأغراض تقييم أداء المؤسسة و مركزها المالي و ذلك لإتخاذ القرارات و الرقابة على الإدارة . (إلدونس. هندريكسن: ترجمة كمال خليفة أبوزيد ، 2008 ، ص 418)

II- الأصول المعنوية :

1- مفهوم الأصول المعنوية :

غالباً ما تنفق المنشأة الموارد أو تتحمل الإلتزامات عند إقتناء أو تطوير أو تحسين أو المحافظة على الموارد غير ملموسة مثل المعارف العلمية أو التقنية ، أو عند تصميم و تنفيذ عمليات أو أنظمة جديدة ، و الترخيص و الملكية الفكرية ، أو المعارف بالسوق و العلامات التجارية بما في ذلك الاسم التجاري و حقوق النشر . و من أمثلة الشائعة البنود التي تتضمنها العناوين السابقة ، برمجيات الكمبيوتر و براءات الاختراع و حقوق الطبع و حقوق خدمة تقديم الرهن العقاري ، و حصص الإستيراد و الإمتيازات و العلاقات مع العملاء و الموردين و حصة السوق و حقوق التسويق . و قد لا تتفق كل البنود المذكورة مع تعريف الأصل للتحديد و إمكانية التحكم فيه و مدى توافر المنافع الإقتصادية المستقبلية له وعليه فإن نفقات الحصول على هذا البند أو نفقات إنتاجه داخلياً يتم معالجتها باعتبارها مصروفات فور إنفاقها. و مع ذلك إذا نتج البند عند دمج و تجميع منشأة الأعمال عن طريق الإقتناء ، فإنه يعتبر جزء من شهرة التي تم إقرارها في تاريخ الإقتناء. (Groupe revue fiduciaire، 2013 ، p459)

و عليه الأصول الغير ملموسة هي أصول قابلة للتحديد و غير نقدية بدون جوهر مادي محتفظ به لإستخدامه في إنتاج أو تزويد البضائع أو الخدمات أو التأجير للأخرين أو لأغراض إدارية . فهو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة كما يتوقع أو تدفق منه منافع إقتصادية مستقبلية للمنشأة و يقاس هذا الأصل بمقدار تكلفته . (Bruno Bachuy , Michel Sion، 2009 ، p105)

2- مكونات الأصول المعنوية :

1- الأصول المعنوية الوهمية:

تشمل العناصر المعنوية الوهمية كل المصاريف الإعدادية (إنشاء ، دراسات ، إقتراض...) التي إرتبطت بها المؤسسة قبل بداية نشاطها الفعلي أو عند توسعها ، و هي تعتبر في جميع الحالات دون قيمة (Sans Valeur) لأنها تعتبر كمصروف فعلي وليس أصل من أصول المؤسسة.

(Vizzavona Patrice، p11)

(روابي عبد الناصر ، 2004 ، ص 2-3)

2- الأصول المعنوية الحقيقية : تتكون من

أ- أصول المعنوية متعلقة بحقوق الملكية :

- براءة الاختراع
- الرسوم و النماذج الصناعية
- العلامات التجارية

ب- الأصول المعنوية متعلقة بالإعلام الألي:

- البرمجيات
- قواعد المعطيات

ج- أصول معنوية متعلقة بالجانب التجاري و تشمل :

- الاسم التجاري
- الرمز التجاري

د- أصول معنوية متعلقة بقدرة المؤسسة في إدارة :

- ملفات العملاء
- ملفات الموردين
- ملفات الموزعين
- ملفات المساهمين

3- معايير تحديد الأصول المعنوية : (د. طارق عبد العال حماد ، التقييم و إعادة هيكلة الشركات ،

2008 ، ص 792)

وفقا لمعايير القانون العام للأصول مثل الأسهم و السندات و القروض غير مادية ، و لأغراض الضريبية و المحاسبية لا تعتبر هذه الأنواع من الأصول المعنوية في عمليات التملك وتكون أصول غير مادية إذا كان يتملك خاصيتين رئيسيتين :

1- اللامادية :

يفرق هذا المعيار بين الأصول المعنوية و الأصل غير المادية ، فالأصول المعنوية تعتبر أصول لامادية (Intangible) غير متكررة و هو ما يعني أن لها طبيعة دائمة نسبيا و لا يقصد بها البيع . أما الأصول غير مادية (Non-tangible) ، فهي مطالبات على الغير مثل الكمبيالات و الذمم المدينة و يمكن بيعها كل على حدة ، و لهذا السبب تعتبر قروض البنوك أصول غير معنوية رغم أنها ملكية لامادية.

2- عدم قابلية الانفصال:

تعتبر الأصول المعنوية عندما تكون غير قابلة للانفصال عن المنشأة . بعبارة أخرى يكون الأصل المعنوي عديم القيمة إذا انفصل عن المنشأة .

4- الإعراف بالأصول المعنوية : (محمد أبو ناصر ، 2008 ، ص 628، 629)

يتم الإعراف ببند ما كأصل غير ملموس عند توفر شرطين هما :

1- من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة المرتبطة بالأصل إلى المنشأة.

2- أن يكون من الممكن قياس تكلفة الأصل بموثوقية .

و أي أصل غير ملموس لا يستوفي الشرطين أعلاه ، يعتبر تكاليفه مصروف إيرادي يقفل في بيان الدخل و تتحقق المنافع الاقتصادية للمنشأة عن طريق بيع البضاعة أو تقديم الخدمات أو تخفيض التكاليف . و تعتبر سيطرة المنشأة على الأصل الغير ملموس أمرا أساسيا لتحقيق الشرط الأول أعلاه للإعراف بالأصول غير ملموسة. و قد تتم سيطرة المنشأة على الأصول الغير ملموسة من خلال وجود حماية قانونية كما هو الحال في براءات إختراع ، قي حين لا يمكن الإعراف بمهارات العمل أو بولاء العملاء كأصل غير ملموسة نظرا لأن المنشأة لا تملك السيطرة على منع العمال او الموظفين من ترك العمل لديها ،كما لا تستطيع إجبار العملاء على الإستمرار في الشراء من المنشأة.

- إعراف المبدئي:

يتم إمتلاك أو إقتناء الأصول الغير ملموسة بالعديد من الطرق ، فقد يتم ذلك من خلال الشراء المنفصل أو الإقتناء كجزء من إندماج الأعمال ، أو من خلال منحة حكومية أو التطور الذاتي من قبل نفس المنشأة كالشهرة مثلا ،أو من خلال عمليات مبادلة أصول بعضها ببعض . علما أنه لا يمكن الإعراف بالأصل غير ملموس بشكل مستقل في حالة شرائه مع مجموعة أصول وعدم قدرة المنشأة على تحديده و عزله عن الأصول الأخرى ، حيث يعالج في مثل هذه الحالة كجزء من الشهرة .

5- المعالجة المحاسبية للأصول المعنوية :

يسجل القسم الفرعي لحساب 20 الحسابات :

203 مصاريف التنمية القابلة للتثبيت : في جانبه المدين مصاريف التنمية المقيدة في الأصل ، حسب الشروط المحددة في هذا التنظيم . ويتم هذا التسجيل في الأصل في مقابل الحساب " 73 إنتاج المثبت للأصول المعنوية " بعد تسجيل التكاليف المطبقة لتلك الأصول في حسابات الأعباء حسب طبيعتها التابعة لنفس الفترة . المصاريف المتعلقة بعنصر من العناصر المعنوية التي أدرجت أصلا في الحسابات كأعباء من قبل المؤسسة في كشفها المالية السنوية السابقة (أو تقاريرها المالية السابقة) لا يمكن دمجها في كلفة أي عملية تثبيت معنوي في تاريخ لاحق . (Glais Michel ،1986,p266)

- مصاريف البحث و التطوير : لقد ميز النظام المحاسبي المالي بين مصاريف البحث و مصاريف التطوير ، حيث نص على ضرورة إعتبار الاولى أعباء واجبة التسجيل في (ح/617 دراسات و الأبحاث) عندما يتم القيام بهذه الأبحاث من قبل الغير . ويسجل في الحسابات [ح/61 ، ح/62 ، ح/63 ...] عندما تجري الأبحاث من قبل المؤسسة . أما بالنسبة لمصاريف التطوير فإنه يتم إدراجها ضمن أصول المؤسسة بعد إثبات المصاريف حسب المراحل التالية : (Mustapha touil،2010,p165)

		إثبات المصاريف المتعلقة بالتطوير كأعباء		
****	****		512	6**
		رسملة الأعباء(Activation)		
****	****	مصاريف التطوير المثبتة		203
		إنتاج مثبت	73	
		إثبات إهلاك الأعباء سنويا بتاريخ 12/31		
****	****	مخصصات الإهلاك		681
		إهلاك التثبيتات المعنوية	280*	

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد (Mustapha touil،2010,p165)

204 البرمجيات المعلوماتية و ماشبهها: يدرج في الجانب المدين كلفة شراء الرخص المتعلقة باستخدام البرمجيات في مقابل حسابات أطراف أخرى أو حسابات المالية ، أو كلفة إنتاج البرمجيات المنشأة في مقابل حساب " 73 إنتاج مثبت لأصول المعنوية " بعد تسجيل الأعباء التي تعينها في الحسابات حسب الطبيعة . (Mustapha touil،2010،p166)

- برامج الإعلام الآلي : ميز النظام المحاسبي المالي بين حالة الشراء و حالة الإنتاج المؤسسة للبرامج بإمكانياتها:

أ- في حالة شراء البرمجيات:

		إثبات المصاريف المتعلقة بالتطوير كأعباء		
204	برمجيات	موردو التثبيات	404	****
		البنك	512	****

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد (Mustapha touil،2010،p165)

ب- في حالة إنتاج البرمجيات:

		إثبات المصاريف المتعلقة بالإنتاج كأعباء		
6**	البنك		512	****
	رسملة الأعباء (Activation)			
204	برمجيات	الإنتاج المثبت	73	****
	إثبات إهلاك الأعباء سنويا بتاريخ 12/31			
681	مخصصات الإهلاك	إهلاك التثبيات المعنوية	280*	****

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد (Mustapha touil،2010،p165)

205 الإمتيازات و الحقوق المماثلة و البراءات و الرخص و العلامات : يسجل الإمتيازات أو رخص المقتناة بهدف إمتلاك حق طويل مدة العقد : إمتياز إستخدام علامات ، رخص إستغلال أساليب عمل مثلاً.

207 فارق الشراء : يسجل هذا الحساب الإقتناء إيجابيا كان أو سلبيا الناتج عن تجميع مؤسسات في إطار عملية إقتناء أو إنصهار أو إندماج و قد يكون هذا الحساب مدينا أو دائنا و يجب أن يظهر في الميزانية ضمن الأصل المالي غير جاري مهما يكن رصيده . وفارق الشراء هو أصل غير معرف وعليه يجب أن يميز عن التثبيات المعنوية التي هي معرفة ، و خسائر القيمة التي يتم إثباتها عقب إختيار تناقص للقيمة في فارق الإقتناء لا يمكن أن يكون موضوع إسترجاعات لاحقة خلافا لخسائر القيمة التي يتم إثباتها في أصول أخرى . (Berti Editions،2009،p110)

208 التثبيات المعنوية الأخرى : و يسجل في هذا الحساب كل العناصر المعنوية الغير سابقة الذكر. (Berti Editions،2009،p110)

* الأصول الغير ملموسة التي يتوجب إطفائها: (محمد أبو ناصر ، 2008 ، ص 636)

– يتم تحديد العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس التي يتوجب إطفائها حسب طبيعته ، و يمكن أن تؤخذ بعين الإعتبار عوامل عديدة لتحديد ذلك العمر منها دورة حياة المنتج ، و إستقرار الصناعة و إستخدام المتوقع من قبل المنشأة و القيود القانونية ، و في حالة إختلاف العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس عن عمره القانوني فيتم إعتداد العمر الأقل لغاية إحتساب قسط الإطفاء السنوي.

– يجب توزيع المبلغ القابل للإهلاك للأصول غير ملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد و يكون المبلغ القابل للإطفاء هو تكلفة الأصل (أو مبلغ آخر غير التكلفة ، مثلاً في نموذج إعادة التقييم) مطروحا منه قيمته المتبقية. و يبدأ الإطفاء عندما يكون الأصل جاهزا للإستخدام و يتوقف عندما يتم إلغاء الإعتراف به أو يتم إعادة تصفيته على أنه محتفظ به برسم البيع.

– يتم إعتبار القيمة المتبقية للأصل الغير ملموس تساوي (الصفر) مالم يكن هناك تعهد من قبل طرف ثالث لشراء الأصل في نهاية العمر الإنتاجي ، أو إن كان هناك سوق نشط للأصل يمكن من خلاله تحديد القيمة المتبقية للأصل إضافة إلى إحتتمالية إستمرار وجود سوق نشط للأصول غير الملموسة حتى نهاية عمره الإنتاجي .

– يتطلب المعيار إعادة تقييم العمر الإنتاجي و القيمة المتبقية للأصل غير الملموس سنويا ، وكذلك مراجعة طريقة إطفاء سنويا، و يتم معاملة هذه التغيرات محاسبيا كتغيرات في التقديرات المحاسبية. ويتم معالجة مبلغ الإطفاء السنوي للأصل غير ملموس بالإعتراف به كمصروف حيث يجعل مدينا ، أما الطرف الدائن بالقييد فيكون إما الأصل غير الملموس أو مجمع إطفاء الأصل غير ملموس.

III – طريقة مقارنة فائض القيمة

1 – مفهوم فائض القيمة goodwill :

يمثل مفهوم فائض القيمة وجود فرق دائم Ecart durable بين الربح المحقق من طرف المؤسسة من جهة ، و بين عائد الأموال الخاصة الضرورية لإنشاء الآلة الإنتاجية L'outil de production ، المحصل عليها عند توظيفه بدون خطر في السوق المالية من جهة.(Glais Michel ،1986,p266)

كما يمكن تعريفه بأنه التعبير عن كل الأساليب المؤدية لوجود فائض في القيمة على الأصول المادية للمؤسسة ، أي أنه يمثل فائضا في القيمة . فيعرف مفهوم فائض القيمة goodwill على أنه القدرة التي تتمتع بها المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال إستغلال عناصر مختلفة (بشرية ،منتجات، معدات ،أسواق، زبائن). و بالتالي فهو يمثل جميع العناصر المعنوية المرتبطة بنشاط المؤسسة و التي لا يمكن تقييمها بشكل مباشر ، بخلاف العناصر المادية و بعض العناصر المعنوية (الترخيصات براءات الاختراع حق الإيجار...) التي تملك قيمة مستقبلية عن نشاط المؤسسة، و بصفة عامة يعرف فائض القيمة على أنه محصلة جميع العناصر الداخلية و الخارجية التي يمكن تحقيقها في الماضي الحاضر المستقبل من طرف المؤسسة ، و يكون فائض القيمة إيجابيا عندما تسمح هذه العناصر بتحقيق الأرباح أعلى من مكافآت Rémunération (تكلفة رأس المال) ، الاموال الموضوعة و الضرورية للسير الحسن للمؤسسة أما في الحالة العكسية فنكون أمام حالة نقص قيمة Badwill . تقوم هذه المقاربة على قياس المزايا المعنوية (سمعة المؤسسة ، كفاءة العمال، الربح المتوقع ...) التي هي بحوزة المؤسسة ، حيث أن هذه المزايا تفسر تحقيق المؤسسة لعوائد أعلى من العوائد العادية المبررة للأصل الصافي المصحح ف goodwill عبارة عن أداة تصحيح لقيمة الذمة المالية. (Brilman Jean , Maire Chaude، 1993 ، p112)

2- مختلف طرق قياس فائض القيمة goodwill :

يمكن تقييم المؤسسة إنطلاقاً من فائض القيمة وفق عدة طرق و التي تنقسم إلى صنفين مباشرة و أخرى غير مباشرة ، لكن وقبل التطرق لها كان لبد من توضيح بعض أهم العناصر التي تتضمنها تلك الطرق و هي كالتالي :

- القيمة الجوهرية (VS): La valeur substantielle : (Mauguiere Henri, 1990, p20)

ويمكن حساب القيمة الجوهرية انطلاقاً من الأصول المعاد تقييمها من منظور الاستمرارية ، مضافاً إليها العناصر الضرورية للاستغلال التي لا تملكها المؤسسة (العتاد المحصل عنه بواسطة القرض الإيجاري Leasing والمستأجر Locations والمستعار prêts) ، أخذين في الاعتبار القيمة الحالية لأقساط الإيجار و الأتعاب المتعلقة بها في جانب الخصوم. وعليه تكون حسب الصيغة التالية:

القيمة الجوهرية = قيمة الأصول المصححة + أصول المتأجرة و المستعارة و المتحصل عليها عن طريق قرض الإيجار - تكلفة توزيع و المردودات على حالتها

- أما الأصل الصافي المصحح : (l'Actif Net Corrigée) (بكاري بلخير ، 2010 ، ص 50)

تقوم بأخذ كل الحسابات الأصول و الخصوم وتجري عليها عمليات التحليلية و التصحيح الضرورية لأجل الوصول إلى صورة أكثر صدقاً للحقيقة الإقتصادية للميزانية و الفرق بين الأصل المصحح و الخصم المصحح يعطينا الأصل الصافي المصحح . إذن هناك ضرورة لتصحيح القيم و التي تنشأ من الإنخفاض النقدي ، طرق الإهلاك ، تغير بعض الأسعار في السوق ، الطرق المحاسبية التي من الممكن أن تنجر عنها فروقات بين الميزانية الإقتصادية و الميزانية المحاسبية. يجب أن نشير أن تقييم عن طريقة الأصل الصافي المصحح هو ثقيل جداً فهو لا يتم عن طريق خبراء خارجين عن المؤسسة و على أساس قاعدة وحيدة هي الحسابات فقط بل يتطلب تحريات طويلة و عميقة لمختلف عناصر الأصول و الخصوم المعنية و تدخلات أصحاب الاختصاص في ميادين مختلفة كالعقارات ، العلامات، التقنيات ، العقود القانونية.... الخ. فنكتب حسب الصيغة التالية:

الأصل الصافي المصحح = الأصل الصافي المحاسبي - الخصم الحقيقي (ديون الحقيقية) -
الأصول الوهمية أو بدون قيمة + الخصوم الوهمية (فارق تحويل الخصوم) + / - تصحيحات فائض
أو نقص القيمة

-الربح المصحح B : (بكري بلخير ، 2010 ، ص 79)

يتعلق بالربح الصافي المحاسبي المعدل أثر التكاليف و الإيرادات الإستثنائية ، يعطى بصيغة التالية

$$\text{الربح المصحح} = \text{الربح الصافي} + (\text{الأعباء الإستثنائية} - \text{إيرادات الإستثنائية})$$

- القدرة الربحية CB : (بكري بلخير ، 2010 ، ص 79)

يحدد بالربح الصافي المحاسبي المعدل مع العلم أن المصاريف المالية متعلقة بالديون قصيرة ، و متوسطة و طويلة الأجل و بقرض الإيجار

$$\text{القدرة الربحية} = \text{الربح الصافي المصحح} + \text{المصاريف المالية} + \text{مصاريف الإستأجار}$$

- العائد المالي RF : (بكري بلخير ، 2010 ، ص 80)

يعبر العائد المالي عن المردودية الإجمالية للأموال المستثمرة في الإستغلال ، وهو مطابق للربح المصحح المعدل لأثر الديون الطويلة و متوسطة الاجل.

$$\text{العائد المالي} = \text{الربح الصافي المصحح} + \text{مصاريف المالية}$$

- معدل الإستحداث r : (بكري بلخير ، 2010 ، ص 90-92)

إن معدل الإستحداث من العناصر الأساسية في تحديد قيمة المؤسسة ، معدل أقصى يؤدي إلى تخفيض قيمة المؤسسة (نظرة المشتري) و معدل أدنى يؤدي إلى تعظيم ثروة المؤسسة (نظرة البائع) من هنا تكون ضرورة لتقدير و حساب هذا المعدل بطريقة صحيحة بالأخذ في الحسبان كل العناصر المؤثرة في تحديده و معدل الإستحداث هو ذلك المعدل الذي يسمح بتحويل القيمة الاسمية لمجموع مستقبلي إلى قيمة حالية فهو يدل على المردودية المنتظرة من طرف المستثمر ، و تحديد معدل الاستحداث يتم عموما من خلال مرحلتين ، الأولى تتمثل في اختيار معدل الاساس وهو معدل الفائدة المنتظرة من طرف المستثمر انطلاقا من تحكيم يتم بالمقارنة مع التوظيفات الاخرى المالية او البورصية حيث يمكن الاعتماد على عدة اسس مرجعية في التطبيق و المعدل المرجعي يتم اختياره من بين المعدلات التالية:

-معدل الفائدة وهو معدل الفائدة البنكي,و معدل الاقراض المباشر طويل الاجل.

-معدل اصدار السندات

-المعدل المتوسط للسوق المالي للقيم ذات العائد الثابت .

-المعدل المتوسط لأسهم الشركات المسعرة ، اما المرحلة الثانية يتم الاخذ بالحسبان ما يسمى بعلاوة المخاطر(prime de risque) حيث تترجم الاضافة بسبب المخاطر الملازمة لجميع النشاطات الصناعية و التجارية لمقارن مع توظيف مالي دون مخاطر من جهة و عدم اليقين الرتبط بالقوة و الضعف للمؤسسة و لقطاع نشاطها من جهة اخرى .

2-1- الطرق المباشرة:

2-1-1- طرق الأنجلوساكسونية Méthode des anglo-saxons :

(Gerges Langlois et al, 1997, p464)

تبعا لهذه الطريقة goodwill يساوي إلى رسملة الفرق بين الربح و الفائدة بمعدل بدون خطر نفرض أنه مطبق على القيمة الأصلية الإجمالية ،أو على قيمة الأصل الصافي المصحح لرسملة تنجز بمعدل الذي يمثل تكلفة رأس المال حيث تكتب وفق لعلاقة التالية:

$$V=ANCC+(CB-i \times VS)/r$$

$$GW= (CB-i \times VS)/r$$

- الطريقة الإجمالية:

- الطريقة الصافية:

$$V=ANCC+ (B-i \times ANCC)/r$$

$$GW= (B-i \times ANCC)/r$$

بحيث:

V: قيمة المؤسسة

GW: فائض القيمة goodwill

B : الربح المصحح (نتيجة الاستغلال بعد الضريبة)

i: معدل الفائدة

r: معدل الإستحداث (مضاف إليه من 20 إلى 25 كعلاوة خطر حيث يكون أكبر من i)

VS: القيمة الجوهرية

ANCC : الأصل الصافي المصحح

CB: القدرة الربحية

2-1-2- طريقة الألمانية : (Gerges Langlois et al ، 1997 ، p465)

قيمة الشركة تعطى عن طريق المتوسط الرياضي للأصل الصافي المصحح و قيمة الإستحداث تعطى بصيغة التالية:

$$V = ANCC + \frac{B - r \times ANCC}{2r}$$

$$GW = \frac{B - r \times ANCC}{2r}$$

2-1-3- طريقة الربيع المختصر لفائض القيمة :

(Brilman Jean , Maire Chaude، 1993 ، p119)

تسمى كذلك بالطريقة المبسطة لإتحاد الخبراء المحاسبين الأوروبيين ، مبسطة (VES) ، العيب الرئيسي لطريقة التقييم عن طريق الأصل الصافي المصحح هو أنها لا تسمح بتقدير المؤسسة ضمن كل أبعادها خصوصا أنها لا تأخذ في الحسبان كل العناصر المعنوية التي تمنح المؤسسة ميزة تنافسية ، المتمثلة في علاماتها ، سمعتها، درايتها الفنية كفاءاتها الخاصة لمستخدميها أو لكل العوامل الأخرى ، بالنسبة لهذا العيب يمكن أن نضيف للأصل الصافي المصحح فائض القيمة goodwill الذي يكمن أصله أن مردودية المؤسسة هي أعلى من تلك التي تحققها أصولها ، أما Badwill يكمن في أن مردودية المؤسسة هي أقل من تلك التي تحققها أصولها .

- الطريقة الإجمالية:

$$V = (VS - D) + an(CB - i \times VS)$$

$$GW = an(CB - i \times VS)$$

an : القيمة الحالية لمبالغ مستقبلية متساوية

D: الديون

$$V = ANCC + (B - i \times ANCC) / r$$

$$GW = (B - i \times ANCC) / r$$

- الطريقة الصافية:

2-1-4- طريقة calba et barnay :

(Brilman Jean Maire Chaude, 1993, p125)

تعتمد هذه الطريقة في حساب فائض القيمة على مفهوم الأموال الدائمة الضرورية للإستغلال CPNE و المردودية المالية ، حيث أن فائض الربح حسبها يساوي إلى الفرق المردودية المالية و قيمة التوظيف لأموال معالجة (CPNE) بمعدل بدون خطر وهي تعطى بالعلاقة الآتية:

$$V = ANCC + \frac{CPNE + an \times RF}{1 + (i \times an)} - CPNE$$

$$GW = \frac{CPNE + an \times RF}{1 + (i \times an)} - CPNE$$

بحيث:

RF: العائد المالي

CPNE: القيم الثابتة مضاف إليها إحتياج في رأس المال العامل

an : القيمة الحالية لمبالغ مستقبلية متساوية

i: معدل الفائدة

ANCC : الأصل الصافي المصحح

2-1-5- طريقة إتحاد الخبراء المحاسبين الأوروبيين :

(Brilman Jean , Maire Chaude, 1993, p120)

يقيم فائض القيمة و من ثم قيمة المؤسسة وفق هذه الطريقة بالعلاقة التالية:

$$V = \frac{VS + (an \times CB)}{1 + (i \times r)} - D$$

$$GW = \frac{an}{1 + (r \times an)} (CB - VS \times r)$$

- الطريقة الإجمالية:

$$V = \frac{ANCC + (an \times B)}{1 + (i \times an)}$$

$$GW = \frac{an}{1 + (i \times an)} (B - ANCC \times i)$$

- الطريقة الصافية:

2-1-6 - طريقة شراء النتائج السنوية : (Brilman Jean , Maire ، 1993 ، p123) (Chaude

تعتمد هذه الطريقة في حسابها لفائض القيمة على ضرب الربح الإضافي في عدد معين من السنوات ، عكس الطرق التي تقوم بإستحداثه وفق معدل إستحداث ، وتكون وفق العلاقة التالية:

- الطريقة الإجمالية:

$$V=(VS- D)+ n(CB-i \times VS)$$

D: الديون

$$GW= n(CB-i \times VS)$$

VS : القيمة الجوهرية

n: فترة تتراوح ما بين 3 إلى 8 سنوات

- الطريقة الصافية:

$$V=ANCC+n (B-i \times ANCC)$$

$$GW=n (B-i \times ANCC)$$

2-1-7 - طريقة المعدلات بخطر وبدون خطر : (Choinel Alian، 1991 ، p148)

هذه الطريقة مشتقة من طريقة الخبراء المحاسبين الأوروبيين ، حيث تعمل على رسملة الربح الإضافي بمعدل أعلى من معدل العائد العادي للأصل من أجل الأخذ في الحسبان الخطر و ذلك لإيجاد فائض القيمة وقيمة المؤسسة ، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في أن هذه الأخيرة أي طريقة معدل بخطر و بدون خطر تطبق على القيمة الإجمالية للحيازة. تحسب وفق العلاقة:

r : معدل الإستحداث

$$V = ANCC + \frac{1}{r} (B - i \times VS)$$

VS : القيمة الجوهرية

i : معدل الفائدة

$$GW = \frac{1}{r} (B - i \times VS)$$

B : الربح الصافي المصحح

(Mauguiere Henri, 1990, p28)

2-2- الطرق الغير مباشرة :

توجد حسب هذا المعيار طريقة واحدة تسمى أيضا بطريقة المطبقين و يقوم أصحاب هذه الطريقة بحساب فائض القيمة يمثل الفرق بين القيمة الإجمالية للمؤسسة وقيمة أصولها الصافية المصححة ، و الفرق بين قيمتها الجوهرية و قيمها الإجمالية و يحسب وفق الالاقه التالية:

- الطريقة الإجمالية:

$$V = \frac{1}{2} \left(VS + \frac{CB}{i} \right) + AHE - D$$

$$GW = ANCC + \frac{1}{2i} (CB - VS \times i)$$

حيث:

AHE : عناصر خارج الإستغلال

D : الديون

VS : القيمة الجوهرية

CB : القدرة الربحية

- الطريقة الصافية:

$$V = ANCC + \frac{1}{2i} (B - (i \times ancc))$$

$$GW = ANCC + \frac{1}{2i} (B - (i \times ancc))$$

B : الربح الصافي المصحح

3- تقييم منظور فائض القيمة goodwill :

أ- إيجابيات المنظور:

يمكن أن نبين بعض إيجابيات منظور فائض القيمة goodwill في النقاط التالية:

- يسمح بتقييم سريع يرتكز على الحقيقة المالية للإستغلال (النتيجة الإقتصادية ، ...) و بمنظور عملي للخطر الناجم عن عدة معطيات متعلقة بالمؤسسة و محيطها . (Pene Didier ، 1993 , p115)

- إمكانية إزالة الأخطاء الناجمة عن تقييم خاطئ لأصول الإستغلال ، فعند تقييم أصول المؤسسة بأعلى من حقيقتها يتم تدارك ذلك بخضوعها لفائض قيمة مخفض و أحيانا نقص قيمة Badwill ، و بالمقابل عندما يكون هناك تقييم متدني لحقيقة الأصول فإنه يتم تغطية ذلك بزيادة في فائض القيمة goodwill ، و عليه ففائض القيمة يلعب دور المصحح لطرق التقييم المرتكزة على الذمة المالية ، و بالتالي تظهر أهمية بشكل واضح في عملية شراء المؤسسة من خلال تقريب الرؤى بين البائع و المشتري في حالة وقوع مشاكل أخطاء في تقييم أصول المؤسسة.

- ينتج حساب فائض القيمة goodwill من الناحية العملية أيضا حسب مدى ملائمة بعض القرارات التسييرية ، خاصة المتعلقة بشراء الأصول و التنازل عنها و بالتالي فهي تلعب دورا تسييريا في المؤسسة ، حيث تساعد في اتخاذ القرارات المهمة . (Choinel Alain ، 1991 ، p145)

- تسمح بالمقارنة بين المؤسسات ذات البنية المختلفة من ناحية الأصول ، و معرفة مدى استطاعة كل مؤسسة في تحقيق فائض ربح و بالتالي فهي تلعب دورا مساعدا في إختيار عند إقدام المستثمرين لشراء المؤسسة .

ب- قصور المنظور :

- تتميز طرق هذا المنظور بالبساطة و السرعة في التقييم المؤسسات ، كونها تعتمد فقط على المعطيات المتعلقة ببنية الإستغلال ، و تتجاهل المشاكل المتعلقة بالتوازن المالي و الإستثمار و التمويل كما أنها تركز على المعطيات تقديرية بسيطة يتم التوصل إليها بواسطة إمداد بسيط.

- تعتبر الطريقة المبسطة لإتحاد الخبراء المحاسبين حسب أغلب الكتب غير موافقة للمؤسسات ذات مردودية غير كافية كونها تقضي إلى نقص في القيمة ، كذلك الشأن بالنسبة لكل الطرق المباشرة لحساب فائض القيمة .

- يعتبر هذا المنظور (فائض القيمة) غير موافق للمؤسسات المحققة للخسائر ، و بالتالي فهو يقتصر على المؤسسات ذات النتائج الإيجابية .

- يلاحظ أن منظور فائض القيمة أقل موافقة لتقييم المؤسسات الكبرى ، بالعكس فهو مناسب لتقييم المؤسسات ذات الحجم الصغير و المتوسط كونها أكثر وضوحا و شفافية من الطرق الأخرى ، التي تتطلب عدة معطيات عند بيع تلك المؤسسة للجمهور .

الفصل الثالث

إطار التطبيقي للدراسة

- 1- نبذة عن المؤسسات محل الدراسة
- 2- أهم تغيرات للعناصر المعنوية في مؤسسات محل الدراسة
- 3- تطبيق طريقة فائض القيمة على المؤسسات محل الدراسة
- 4- تحليل إستبيان

- 1- عموميات حول المؤسسات محل الدراسة:

أولاً: مؤسسة منظمات الغرب وحدة **ENAD SODEOR** سعيدة:

وحدة **ENAD_SODEOR** سعيدة هي شركة عمومية تقع في المنطقة الصناعية رقم 01 طريق معسكر تتوسط المؤسستين **SNPAC** و **EMIS** يبلغ رأس مالها الاجتماعي 257.440.000.00 دج تحتل مساحة تقدر 42079 متر مربع منها 7150 متر مربع مغطاة، يبلغ عدد عمالها 68 عامل، تعتمد المؤسسة في أداء وظيفتها على قناتين هما قناة الحملة التي تركز بالدرجة الأولى على الطلايبات أما الثانية فهي قناة التوزيع التي تنحصر في رجال البيع وذلك ببيع منتجات المؤسسة للزبائن و قد يعتبر النشاط الرئيسي للمؤسسة إنتاج و توزيع مواد التنظيف .

ثانياً: مؤسسة نفطال فرع **GPL** بسعيدة:

هي وحدة توزيع المواد الطاقوية المستخلصة من المحروقات محملة لتمويل ولاية سعيدة ،البيض و نعامة بمواد الوقود و **GPL** تأسست في 1981/01/01 تحتوي على مراكز التخزين للوقود و الزيوت و المطاط. تقع مؤسسة نفطال فرع التوزيع بسعيدة في المنطقة الصناعية رقم 01 ويغطي كل الاحتياجات الطاقوية للولايات: سعيدة ،البيض،نعامة مهمتها تتمثل في تمويل و توزيع المواد البترولية .

ثالثاً:مؤسسة المواد الكاشطة **ABRAS**:

وهي فرع من مؤسسة **ENAVA** تأسست عام 1982 و في 1997/07/05 في إطار إعادة الهيكلة تخصصت المؤسسة في إنتاج الزجاج و المواد الكاشطة ، تتواجد بالمنطقة الصناعية الأولى بسعيدة يقدر رأس مالها ب: 1.745.000.00 دج و تبلغ طاقتها الإنتاجية 1230طن/سنة و يشتغل بها حوالي 100 عامل.

رابعاً: المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر **S.C.I.S**:

تقع شركة الاسمنت بولاية سعيدة -دائرة الجساسة- تبعد عن ولاية سعيدة ب 20 كلم ، هي فرع مستقل من المؤسسة الجهوية للإسمنت و مشتقاتها بالغرب **ERCO**. تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 781/74 تاريخ 1974/11/04 بمبلغ 15 مليار دينار .

خامسا: مؤسسة نفطال SPA :

هي شركة عمومية تابعة لمجموعة سونطراك يتمثل نشاطها لرئيسي في نقل و إنتاج و توزيع أنواع الوقود أنشئت عام 1981 و بدأت النشاط في جانفي 1982.

سادسا : مؤسسة الجزائرية للمياه ADE :

الجزائر للمياه مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي . نشأت المؤسسة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 01-101 المؤرخ في 27 محرم 1422 المرافق 21 أبريل سنة 2001 . توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية ، و يوجد مقرها الإجتماعي في مدينة الجزائر

2- جدول(01-03) التغير في العناصر المعنوية:

اسم المؤسسة	نوع العناصر المعنوية	القيمة الإجمالية	القيمة الصافية لعناصر معينة		مبلغ الاهتلاك
			2011	2012	
مؤسسة المواد الكاشطة	برمجيات	156260,00	72992,72	54740,79	18251,93
مجمع الصناعي لإسمنت وحدة سعيدة	اكتساب برمجيات في سنة 2011 و إضافة برمجيات أخرى بمبلغ 520000 في سنة 2012	للسنة 2011 = 2954040,86 للسنة 2012 = 3474040,86	2009946,6	2058291,8	للسنة 2011 = 944094,26 للسنة 2012 = 1415749
مؤسسة منظفات الغرب	برمجيات	29,914,53	25427,35	20940,17	4487,18
مؤسسة نفطال فرع GPL سعيدة	لا يوجد أي أصل معنوي في معطيات المؤسسة (الميزانية)	00	00	00	00
الجزائرية للمياه ADE	لا يوجد أي أصل معنوي في معطيات المؤسسة (الميزانية)	00	00	00	00
مؤسسة نفطال	لا يوجد أي أصل معنوي في معطيات المؤسسة (الميزانية)	00	00	00	00

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد معطيات مؤسسات محل الدراسة

3- تطبيق طريقة فائض القيمة على المؤسسات محل الدراسة

أ- جدول (02-03) تطبيق طريقة فائض القيمة بالطرق المباشرة

المعوقات	القيمة المؤسسة		إسم المؤسسة	القانون	الطريقة
	2012	2011			
- بعض المؤسسة لم تحقق ارباح ولهذا لا يمكن تقييم تلك المؤسسات - وعدم القدرة على حساب الأصول الصافية المصححة ANCC الذي هو من أهم محددات لعدم وجود ميزانية إقتصادية لمقارنتها بالميزانية المحاسبية وعدم إمتلاك الأصول الوهمية مثل الأبحاث و الدراسات و الخصوم الوهمية - عدم قدرتنا على حساب معدل الاستحداث i: وذلك لصعوبة الحصول على المعلومات التي تمكننا من تحديد غياب الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في بناء التوقعات.	=B - 12271188.74	=B -19757081.96	مؤسسة المواد الكاشطة	- الطريقة الإجمالية $V = ANCC + (CB - i \times VS) / r$ - الطريقة الصافية: $GW = (CB - i \times VS) / r$ $V = ANCC + (B - i \times ANCC) / r$ $GW = (B - i \times ANCC) / r$ بحيث: V: قيمة المؤسسة GW: فائض القيمة B: الربح المصحح i: معدل الفائدة r: معدل الإستحداث VS: القيمة الجوهرية ANCC: الأصل الصافي المصحح CB: القدرة الربحية	طرق الأنجلو ساكسونية
	=B 267011316.31	=B 335357917.82	مجمع الصناعي لإسمنت		
	=CB 282369356.5	=CB 347709473.8	مؤسسة منظفات الغرب		
	=B 23194001.84	=B - 32512941.75	مؤسسة نفطال		
	=CB 28089916.44	=B -296953775.41	مؤسسة نفطال فرع GPL		
	=B -329394569.52	=B -296953775.41	مؤسسة نفطال		
	=B -90493547.72	=B -170257455.90	الجزائرية للمياه ADE		
	=B -54880722.66	=B -154650142.73	مؤسسة نفطال SPA		
	=B - 12271188.74	=B -19757081.96	مؤسسة المواد الكاشطة		
	=B 267011316.31	=B 335357917.82	مجمع الصناعي لإسمنت		
- عدم قدرتنا على حساب معدل الاستحداث i: وذلك لصعوبة الحصول على المعلومات التي تمكننا من تحديد غياب الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في بناء التوقعات.	=B 23194001.84	=B - 32512941.75	مؤسسة منظفات الغرب	$V = ANCC + \frac{B - r \times ANCC}{2r}$ $GW = \frac{B - r \times ANCC}{2r}$	طريقة الألمانية
	=B -329394569.52	=B -296953775.41	مؤسسة نفطال فرع GPL		
	=B -90493547.72	=B -170257455.90	الجزائرية للمياه ADE		
	=B -54880722.66	=B -154650142.73	مؤسسة نفطال SPA		
	=B - 12271188.74	=B -19757081.96	مؤسسة المواد الكاشطة		
	=B 267011316.31	=B 335357917.82	مجمع الصناعي لإسمنت		

طريقة الربيع المختصر لفائض القيمة	طريقة الإجمالية:	مؤسسة المواد الكاشطة	=B - 12271188.74	=B -19757081.96	- عدم لقدرة على تحديد القيمة الحالية an لأرباح مستقبلية لأن مؤسسات محل الدراسة لا تعتمد على توقعات لعدم وجود ميزة تنافسية وغياب الأسواق النشطة . - بعض المؤسسات لم تحقق أرباح ولهذا لا يمكن تقييم تلك المؤسسات
	$V=(VS-D)+an(CB-i \times VS)$	مجمع الصناعي لإسمنت	=B 267011316.31	=B 335357917.82	- وعدم القدرة على حساب الأصول الصافية
	$GW=an(CB-i \times VS)$		=CB 282369356.5	=CB 347709473.83	المصححة ANCC
	الطريقة الصافية:	مؤسسة منظمات الغرب	=B 23194001.84	=B - 32512941.75	- عدم قدرتنا على حساب معدل الاستحداث i
	$V=ANCC+(B-i \times ANCC)/r$		=CB 28089916.44		
	$GW=(B-i \times ANCC)/r$	مؤسسة نفطال فرع GPL	=B -329394569.52	=B -296953775.41	
	an : القيمة الحالية لمبالغ مستقبلية متساوية	الجزائرية للمياه ADE	=B -90493547.72	=B -170257455.90	
	D: الديون	مؤسسة نفطال SPA	=B -54880722.66	=B -154650142.73	
		مؤسسة المواد الكاشطة	0 =RF	0 =RF	
		مجمع الصناعي لإسمنت	=RF 261349974.1	=RF 176222782.6	
طريقة calba et barnay :	$V=ANCC+\frac{CPNE+an \times RF}{1+(i \times an)}-CPNE$	مؤسسة منظمات الغرب	=RF 23757329.07	0 =RF	
	$GW=\frac{CPNE+an \times RF}{1+(i \times an)}-CPNE$	مؤسسة نفطال فرع GPL	0 =RF	0 =RF	
	بحيث : CPNE: القيم الثابتة مضاف إليها	الجزائرية للمياه ADE	0 =RF	0 =RF	
	إحتياج في رأس المال العامل RF: العائد المالي	مؤسسة نفطال SPA	0 =RF	0 =RF	
	an : القيمة الحالية لمبالغ مستقبلية متساوية				
	i: معدل الفائدة				
	ANCC : الأصل الصافي المصحح				
		مؤسسة المواد الكاشطة	=B - 12271188.74	=B -19757081.96	
	$V=\frac{ANCC+(an \times B)}{1+(i \times an)}$	مجمع الصناعي لإسمنت	=B 267011316.31	=B 335357917.82	
	$GW=\frac{an}{1+(r \times an)}(B-ANCC \times i)$	مؤسسة منظمات الغرب	=B 23194001.84	=B - 32512941.75	
طريقة اتحاد الخبراء المحاسبين الأوروبيين	an : القيمة الحالية لمبالغ مستقبلية متساوية	مؤسسة نفطال فرع GPL	=B -329394569.52	=B -296953775.41	
	i: معدل الفائدة	الجزائرية للمياه ADE	=B -90493547.72	=B -170257455.90	
		مؤسسة نفطال SPA	=B -54880722.66	=B -154650142.73	

طريقة المعدلات بخطر و بدون خطر	$V = ANCC + \frac{1}{r}(B - i \times VS)$	مؤسسة المواد الكاشطة	=B - 12271188.74	=B -19757081.96
	r : معدل الإستحداث VS : القيمة الجوهرية i : معدل الفائدة B : الربح الصافي المصحح	مجمع الصناعي لإسمنت	=B 267011316.31	=B 335357917.82
		مؤسسة منظفات الغرب	=B 23194001.84	=B - 32512941.75
		مؤسسة نفضال فرع GPL	=B -329394569.52	=B -296953775.41
		الجزائرية للمياه ADE	=B -90493547.72	=B -170257455.90
		مؤسسة نفضال SPA	=B -54880722.66	=B -154650142.73

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد معطيات مؤسسات محل الدراسة

ب- جدول (03-03) تطبيق طريقة فائض القيمة بالطرق الغير مباشرة:

طريقة الغير مباشرة	$V = \frac{1}{2} \left(VS + \frac{CB}{i} \right) + AHE - D$	مؤسسة المواد الكاشطة	0 =CB	0 =CB	- عدم القدرة على الحساب نظرا للمعوقات سابقة الذكر
	$GW = ANCC + \frac{1}{2i} (CB - VS \times i)$	مجمع الصناعي لإسمنت	=CB 282369356.5	=CB 347709473.8	
	AHE : عناصر خارج الإستغلال	مؤسسة منظفات الغرب	=CB 28089916.44	0 =CB	
	D : الديون	مؤسسة نفضال فرع GPL	0 =CB	0 =CB	
	VS : القيمة الجوهرية	الجزائرية للمياه ADE	0 =CB	0 =CB	
	CB : القدرة الربحية i : معدل الفائدة B	مؤسسة نفضال SPA	0 =CB	0 =CB	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد معطيات مؤسسات محل الدراسة

ملاحظة :

نظرا لعدم القدرة على تطبيق طريقة فائض القيمة في المؤسسات محل الدراسة بسبب المعوقات المذكورة في الجدول أعلاه ، و لصعوبة الحصول على معطيات كافية . ولمحاولة معرفة واقع تطبيق طريقة فائض القيمة بالجزائر بصفة عامة و مؤسسات الإقتصادية محل الدراسة بصفة خاصة من خلال عرض وتحليل النتائج المرتبطة بإستبيان معد لهذا الغرض .

4- دراسة واقع تقييم المؤسسات محل الدراسة باستخدام طريقة فائض القيمة:

منهجية الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي أين وظفنا مفاهيم الإحصاء التطبيقي حيث تم صياغة فرضيات الدراسة و وصف الأداة المستعملة في الدراسة ،بالإضافة الى تحليل عناصر العينة و تحديد التوزيع الذي تتبعه عينة الدراسة بهدف اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار ستيودنت " t " .

فرضيات الدراسة: تم بناء ثلاث فرضيات

الفرضية الأولى: لا توجد ضرورة لتحديد قيمة العناصر المعنوية في المؤسسات محل الدراسة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

الفرضية الثانية: لا تطبق المؤسسة منظور فائض القيمة في المؤسسات محل الدراسة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

الفرضية الثالثة: لا توجد معوقات لتقييم العناصر المعنوية باستخدام طريقة فائض القيمة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

أداة الدراسة

تحدد أداة الدراسة الإحصائية التي اعتمدنا عليها في الاستبيان الذي تم إعداده على النحو التالي:

1- إعداد الاستبانة الأولية من أجل استخدامها في جمع البيانات و المعلومات

2- عرض الاستبانة على المشرفة من أجل إختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات

3- تعديل الاستبانة حسب ما يراه المشرف

4- إجراء دراسة إختبارية ميدانية أولية و تعديلها حسب ما يناسب.

5- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة و لقد تم تقسيم الاستبانة الى جزأين كما يلي:

- **الجزء الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة و يتكون من 4 أسئلة .

- **الجزء الثاني:** يتناول مدى تطبيق طريقة فائض القيمة في عملية تحديد قيمة العناصر المعنوية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بولاية سعيدة حيث تم تقسيمه الى ثلاث محاور كما يلي:

1- **المحور الاول:** يناقش قيمة العناصر المعنوية ودورها في المؤسسة بشكل مختصر و يتكون من 3 فقرات.

2- **المحور الثاني:** يناقش مدى تطبيق طريقة فائض القيمة في عملية تحديد قيمة المؤسسة و يتكون من 5 فقرات

3- **المحور الثالث:** يناقش معوقات تطبيق طريقة فائض القيمة في المؤسسات الجزائرية و يتكون من 8 فقرات

و قد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات حسب الدرجة "5" مقياس ليكارت

موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
------------	-------	-------	-------	------------

- الاتجاه العام لأراء المستجوبين

موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
[1.79 - 1]	[1.79 - 2.59]	[3.39 - 2.6]	[4.19 - 3.4]	[5 - 4.20]

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية سعيدة حيث يعد أكثر القطاعات التي من الممكن تقييم العناصر المعنوية فيها .

عينة الدراسة: وجهة إلى 50 عامل لمصالح المالية لستة مؤسسات عمومية ذات طابع اقتصادي وذلك من أجل جمع البيانات و تمثلت هذه المؤسسات في:

_مؤسسة المواد الكاشطة ENAVA، مؤسسة منظفات الغرب ENAD، مؤسسة نفطال SPA، مؤسسة نفطال فرع التسويق GPL ، المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر S.CI.S، الجزائرية لمياه ADE.

جدول (03-04): الاستثمارات الموزعة و المستعادة حسب المؤسسات المبحوثة

اسم المؤسسة	الموزعة	المستعادة	النسبة %
المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر S.CI.S	10	10	22.7%
مؤسسة المواد الكاشطة ENAVA	10	07	15.9%
مؤسسة منظفات الغرب ENAD	05	04	9.09%
مؤسسة نفطال فرع التسويق GPL	10	09	20.45%
مؤسسة نفطال SPA	10	09	20.45%
الجزائرية لمياه ADE	05	05	11.36%
المجموع	50	44	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الإستبيان

صدق و ثبات أداة الدراسة

الجدول رقم (03-05): معاملات الثبات لمحاو الدراسة:

المحاور	الفقرات	معامل كرومباخ الفا
قيمة العناصر المعنوية	03	51.8
تطبيق طريقة فائض القيمة	05	77.4
معوقات تطبيق طريقة فائض القيمة	08	63.7
الدرجة الكلية	16	70.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS V.21

- يتضح من خلال الجدول رقم (03-05) أن معامل ألفا كرومباخ للاستبانة ككل بلغ 70.4 وهي قيمة مقبولة و دالة إحصائية أما قيم معاملات ألفا كرومباخ لمحاو الدراسة كانت أكبر من 0.5 هذا يعني ان الاستبيان يتمتع بدرجة مقبولة من الثبات.

وصف وتحليل نتائج الدراسة الاحصائية.

1- الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق المتغيرات الديمغرافية

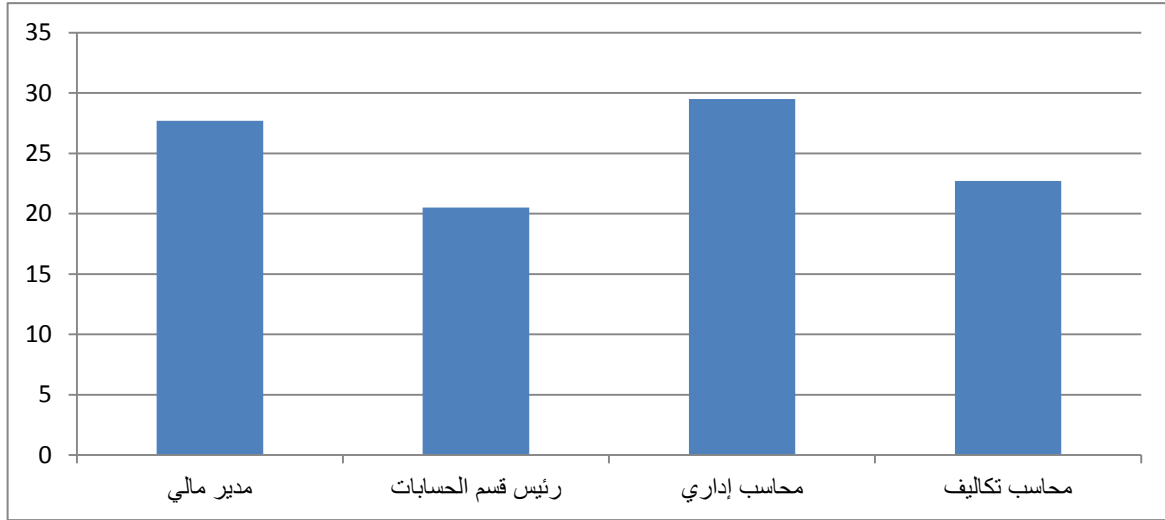
أ-توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة:

الجدول رقم (03-06)يبين توزيع العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدير المالي	12	27.3
رئيس قسم الحسابات	09	20.5
محاسب إداري	13	29.5
محاسب تكاليف	10	22.7
المجموع	44	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS V.21

الشكل (03-01):مدرج تكراري يبين توزيع العينة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS V.21

- من الجدول أعلاه يتضح لنا بأن فئة المحاسبين الإداريين المستجوبين تفوق باقي الوظائف الأخرى المستجوبة و التي بلغت نسبة 29.5% حيث تليها فئة المدراء الماليين بنسبة 27.3% ثم فئة محاسبين التكاليف بنسبة 22.7% وتأتي في الأخير فئة رئيس قسم الحسابات بنسبة 20.5%. مما يدل على أن الغالبية العظمى من الموظفين في مصلحة المحاسبة و المالية هم عبارة عن محاسبين إداريين.

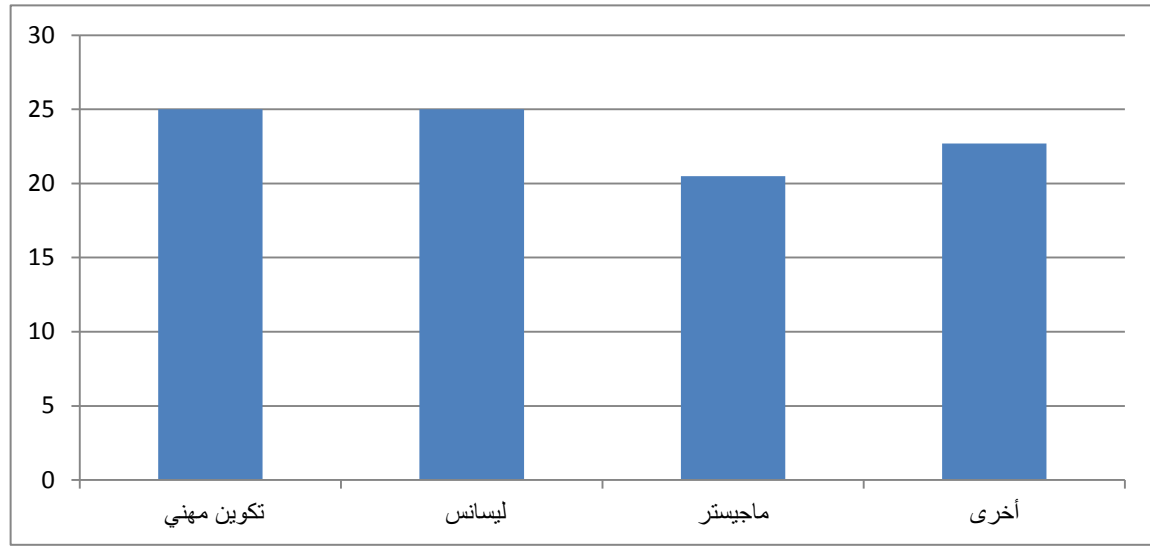
ب-توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم(03-07)يبين توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
تكوين مهني	11	25,0
ليسانس	11	25,0
ماجستير	09	20,5
أخرى	13	29,7
المجموع	44	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS V.21

الشكل (03-02):مدرج تكراري يبين توزيع العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS V.21

- من خلال الجدول أعلاه يتضح أن غالبية الموظفين المستجوبين هم حاملو لشهادتي التكوين المهني و ليسانس حيث بلغت نسبتهم 25 % في حين نجد أن نسبة حاملي شهادة ماجستير قاربت 20.5 % وكان هناك مؤهلات أخرى بنسبة 29 %.

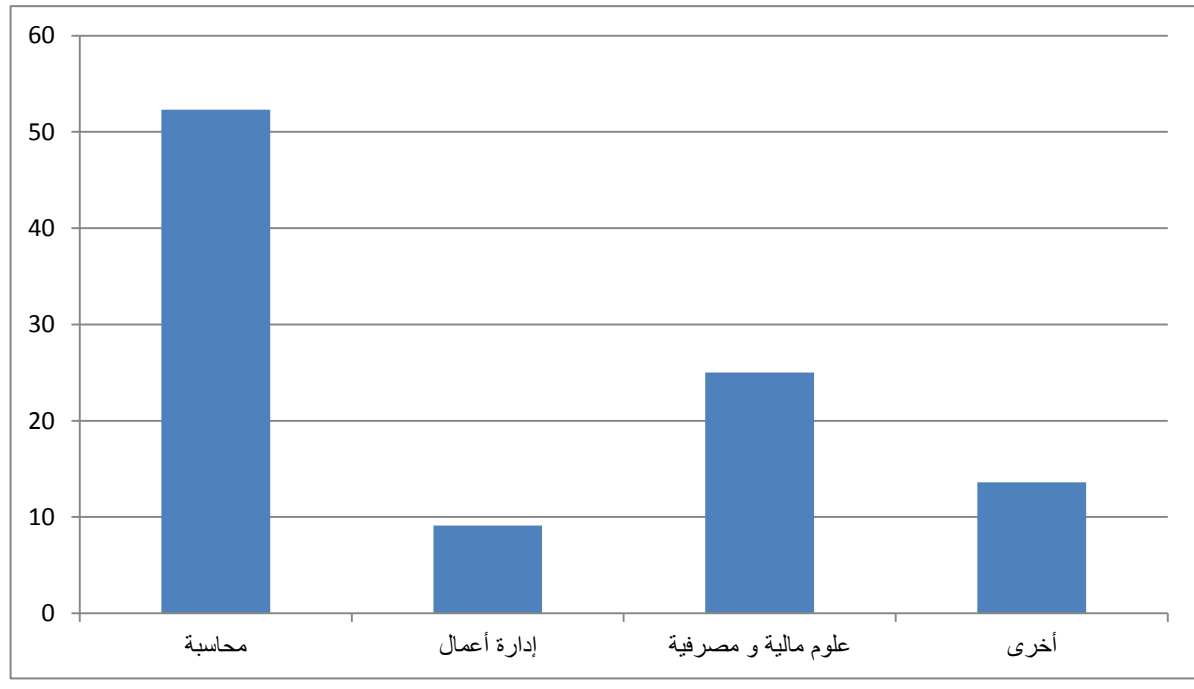
ج -توزيع أفراد العينة حسب التخصص:

الجدول رقم(03-08)يبين توزيع العينة حسب التخصص

النسبة المئوية	التكرار	الوظيفة
52.3	23	محاسبة
9.1	04	إدارة أعمال
25.0	11	علوم مالية و مصرفية
13.6	06	أخرى
100	44	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS V.21

الشكل (03-03):مدرج تكراري يبين توزيع العينة حسب التخصص



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS V.21

- من الجدول أعلاه يتضح أن أقل نسبة كانت لتخصص إدارة الأعمال بنسبة 9.1 % و 13.6 % لتخصصات أخرى و 25 % لتخصص العلوم المالية و المصرفية و غالبية أفراد العينة لهم تخصص محاسبة بنسبة 52.3 %

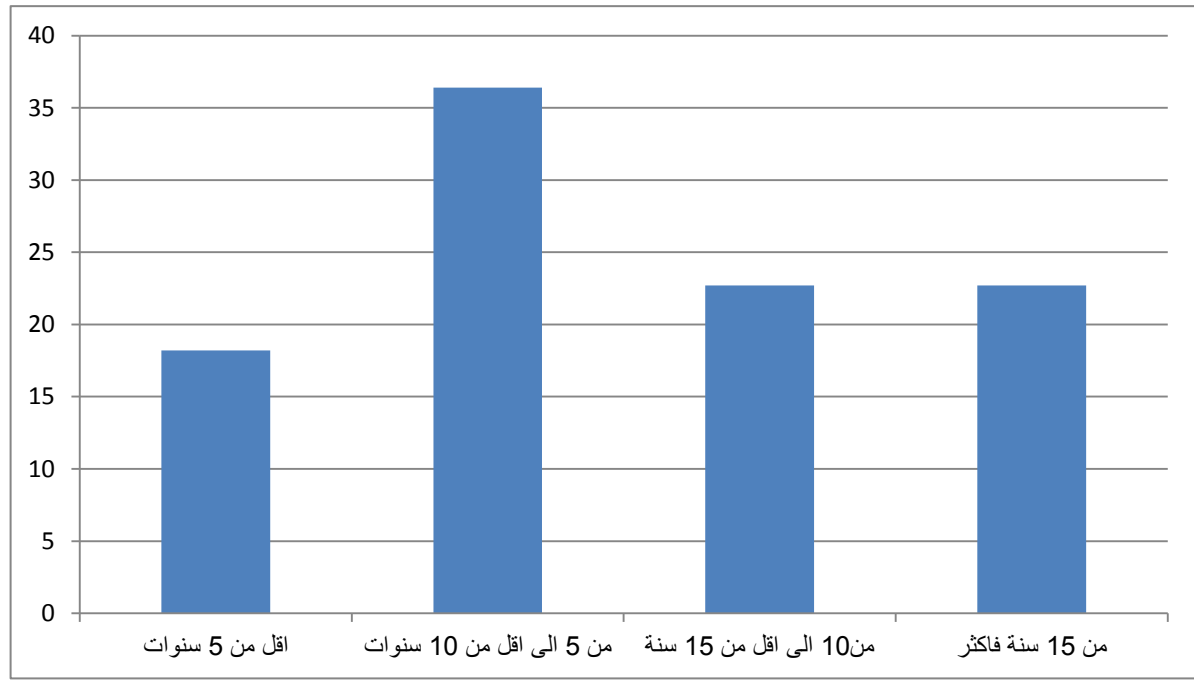
د - توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

الجدول رقم(03-09)يبين توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	الوظيفة
18,2	08	اقل من 5 سنوات
36,4	16	من 5 الى اقل من 10 سنوات
22,7	10	من 10 الى اقل من 15 سنة
22,7	10	من 15 سنة فاكثر
100	44	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS V.21

الشكل (03-04):مدرج تكراري يبين توزيع العينة حسب سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS V.21

- جاء في توزيع أفراد العينة على شكل 18.2 % أقل من 5 سنوات و نسبة 22.7 % من 10 إلى أقل من 15 سنة و أيضا من 15 سنة فأكثر و قد بلغت سنوات الخبرة من 5 إلى 10 سنوات أعلى نسبة و عموما نرى أن أغلب الفئة المستجوبة ذات خبرة مهنية لا بأس بها مما يؤدي إلى زيادة مصداقية إجاباتهم على أداة الدراسة.

تحليل نتائج المحاور :

بما أن العينة المدروسة $n \geq 30$ فإن الظاهرة المدروسة تتبع القانون الطبيعي وذلك حسب نظرية النهايات المركزية وعليه سنطبق الاختبارات المعلمية في دراستنا. و بالاعتماد على اختبار ستودنت T-test سنقوم باختبار الفرضيات من خلال تحليل نتائج المحاور وقبل ذلك سوف نقوم بعرض الاتجاه العام لآراء المستجوبين كآتي:

الجدول (03-10) : تحليل الاتجاه العام لأراء الفئة المستجوبة:

الدرجة الأكثر قبولاً	الانحراف المعياري	المتوسط	فقرات الاستبيان
موافق	1.041	2.41	1- يعد مفهوم العناصر المعنوية من المفاهيم المعروفة بشكل جيد في المؤسسة
محايد	1.250	2.70	2- ان تقييم العناصر المعنوية قادر على توفير معلومات ملائمة لإعطاء القيمة الحقيقية للمؤسسة .
موافق	1.085	2.59	3- يساهم تقييم العناصر المعنوية في المؤسسة في وضع الخطط الاستراتيجية
معارض بشدة	1.166	4.22	4- تطبق المؤسسة منظور فائض القيمة
موافق	0.618	2.38	5- يعود اختيار طريقة فائض القيمة الى الهدف و الدافع من وراء عملية التقييم
معارض بشدة	0.545	3.43	6- يعود اختيار طريقة فائض القيمة الى حجم المؤسسة
معارض بشدة	0.758	4.27	7- يعود اختيار طريق فائض القيمة الى الوضعية المالية
معارض بشدة	0.632	4.20	8- يعود اختيار فائض القيمة الى تكاليف العملية المستعملة في التقييم
موافق بشدة	0.868	1.61	9- تعود صعوبة تقييم العناصر المعنوية الى عدم توفر المعلومات الكافية عنها
محايد	0.740	2.77	10- تسعى المؤسسة لتطوير و زيادة العناصر المعنوية
موافق	0.645	2.05	11- لا تقيم المؤسسة الاصول المعنوية لعدم تنوعها
موافق	1.010	2.57	12- لا تستعمل المؤسسة منظور فائض القيمة لعدم توفر العناصر الضرورية لحساب قيمة المؤسسة من هذا المنظور
موافق	1.052	2.34	13- لا تستعمل منظور فائض القيمة لعدم وجود الدافع المناسب لتقييم المؤسسة من هذا المنظور
موافق بشدة	1.014	1.68	14- ان استعمال طريقة فائض القيمة في المؤسسات الجزائرية لا يعد قياسا دقيقا نظرا لعدم وجود سوق نشط و عدم دخول هذه المؤسسات في البورصة
موافق بشدة	1.052	1.63	15- ان استحالة تطبيق طريقة فائض القيمة في المؤسسات الجزائرية راجع الى عدم وجود خبراء و مقيمين في هذا المجال.
موافق	1.014	2.05	16- عدم وجود حوافز و امتيازات تشجع على تبني تقييم بطريقة فائض القيمة داخل الشركة

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS V.21

- تحليل الاتجاه العام لأراء الفئة المستجوبة:

يتضح من الجدول السابق أن معظم أراء المستجوبين في المحور الأول حول تقييم العناصر المعنوية بموافق ، و هذا يدل على أن موظفي المؤسسات محل الدراسة لهم فكرة و لو كانت مبسطة حول العناصر المعنوية و كيف يساهم تقييم تلك العناصر المعنوية في وضع خطط و إستراتيجيات مستقبلية للمؤسسة ، أما فيما يخص المحور الثاني حول تطبيق طريقة فائض القيمة في تقييم العناصر المعنوية فكانت جل الإجابات بالمعارض بشدة لأن المؤسسات محل الدراسة لا تطبق ذلك المنظور حيث أن المستجوبين يرون أن حجم المؤسسة و الوضعية المالية لها وتكاليف المستعملة في تقييم ليست عائقا في تطبيق طريقة فائض القيمة ، و في المحور الأخير إستخلصنا مجموعة من المعوقات فكانت معظم الاراء بين الموافقة و موافقة بشدة في عدم تقييم العناصر المعنوية لعدم تنوعها و عدم تطبيق منظور فائض القيمة لعدم وجود دوافع من وراء ذلك لعدم وجود أسواق نشطة ودخول هذه المؤسسات في البورصة كما لا توجد حوافز و إمتيازات تشجع على تبني منظور فائض القيمة .

أ- تحليل الفرضية الأول:

$$\left. \begin{array}{l} H_0: \text{لا توجد ضرورة لتحديد قيمة العناصر المعنوية في المؤسسات محل الدراسة عند مستوى دلالة} \\ \alpha=0.05 \\ H_1: \text{توجد ضرورة لتحديد قيمة العناصر المعنوية في المؤسسات محل الدراسة عند مستوى دلالة} \\ \alpha=0.05 \end{array} \right\}$$

الجدول (11-03) اختبار T_test للفرضية الأول:

	Valeur du test = 3					
	مجال الثقة 95 %	تغير المتوسط	مستوى الدلالة (Sing)	درجة الحرية	قيمة ستودنت (t)	
	أقل	أكثر				
تقييم العناصر المعنوية	- ,68	- ,19	- ,432	,001	43	-3,556

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS V.21

- بما أن $0.05 < (Sig=0.001)$ فإننا نرفض H_0 , نقبل H_1 التي مفادها توجد ضرورة لتحديد قيمة

العناصر المعنوية في المؤسسات محل الدراسة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

- حسب الجدول أعلاه فإن مفهوم تقييم العناصر المعنوية يعتبر من المفاهيم المعروفة نوعا ما في المؤسسات محل الدراسة ، إلا أن تلك المؤسسات لا تستعمل طريقة محددة في تقييم تلك الأصول بل تعتبر أن الإهلاك هو تقييم بحد ذاته ، كما أن بعض المؤسسات محل الدراسة لا تكسب أصول معنوية.

ب-تحليل الفرضية الثانية:

$$\left. \begin{array}{l} H_0: \text{لا تطبق المؤسسات محل الدراسة منظور فائض القيمة عند مستوى دلالة } \alpha=0.05 \\ H_1: \text{تطبق المؤسسات محل الدراسة منظور فائض القيمة عند مستوى دلالة } \alpha=0.05 \end{array} \right\}$$

الجدول (12-03) : اختبار T_test للفرضية الثانية:

	Valeur du test = 3					
	مجال الثقة 95 %	تغير المتوسط	مستوى الدلالة (Sig)	درجة الحرية	قيمة ستودنت (t)	
	أقل	أكثر				
طريقة فائض القيمة	1,15	-,92	,230	43	18,370	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS V.21

- بما أن $(Sig=0.230) > 0.05$ فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 التي مفادها أن المؤسسات محل

الدراسة لا تطبق طريقة فائض القيمة في عملية التقييم عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

- حسب الجدول أعلاه فإن مؤسسات محل الدراسة لا تطبق طريقة فائض القيمة لعدم وجود دوافع و

أهداف مستقبلية مثل إعادة الهيكلة أو تصفية أو اندماج أو خصوصية.

ج- تحليل الفرضية الثالثة:

H_0 : لا توجد معوقات لتقييم العناصر المعنوية في المؤسسات باستخدام طريقة فائض القيمة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

H_1 : توجد معوقات لتقييم العناصر المعنوية باستخدام طريقة فائض القيمة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

الجدول (03-13) اختبار T-test للفرضية الثالثة:

	Valeur du test = 3					
	قيمة ستودنت (t)	درجة الحرية	مستوى الدلالة (Sig)	تغير المتوسط	مجال الثقة 95 %	
					أقل	أكثر
معوقات تطبيق طريقة فائض القيمة goodwill و تقييم العناصر المعنوية	-6,554	43	,000	-,429	-,56	-,30

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS V.21

- بما أن $0.05 < (Sig=0.000)$ فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 التي مفادها توجد معوقات لتقييم العناصر المعنوية في المؤسسات محل الدراسة باستخدام طريقة فائض القيمة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

- يبين الجدول أعلاه ان هناك معوقات التي تعيق تطبيق طريقة فائض القيمة في تقييم العناصر المعنوية لعدم وجود أسواق نشطة ، و عدم دخول تلك المؤسسات البورصة ، و عدم وجود حوافز و إمتيازات تشجع على تبني تقييم بتلك الطريقة داخل مؤسسات محل الدراسة.

نتائج و توصيات

1- النتائج:

أولاً: نتائج تقييم العناصر المعنوية في المؤسسات محل الدراسة:

- إن مفهوم العناصر المعنوية يعتبر من المفاهيم معروفة نوعاً ما في المؤسسات محل الدراسة ، إلا أن تلك المؤسسات ليست لها فكرة عن كل أنواع العناصر المعنوية التي قد تزيد من قيمة المؤسسة .
- إن تبني تقييم العناصر المعنوية قد يساعد في وضع خطط إستراتيجية مستقبلية في المؤسسات محل الدراسة .

ثانياً: نتائج تطبيق طريقة فائض القيمة في المؤسسات محل الدراسة

- عدم قدرة المؤسسات محل الدراسة على تطبيق أي طريقة من طرق التقييم بصفة عامة و طريقة فائض القيمة بصفة خاصة .
- عدم وجود دوافع و أهداف مستقبلية للمؤسسات محل الدراسة لتطبيق طريقة فائض القيمة
- إن حجم المؤسسة و الوضعية المالية لها و التكاليف العملية المستعملة في التقييم لا يعد عاملاً مهماً في التقييم بطريقة فائض القيمة .
- **ثالثاً :** معوقات تطبيق طريقة فائض القيمة في تقييم العناصر المعنوية
- لعدم توفر المعلومات الكافية و تنوع الأصول المعنوية في المؤسسات محل الدراسة لا يمكن تقييمها.
- إستحالة تطبيق طريقة فائض القيمة في مؤسسات محل الدراسة لعدم وجود أسواق نشطة و عدم دخولها للبورصة .
- يصعب تطبيق طريقة فائض القيمة لعدم وجود خبراء و مقيمين في مجال التقييم.
- عدم وجود حوافز و إمتيازات تشجع على تبني التقييم بطريقة فائض القيمة داخل المؤسسات محل الدراسة.

2- التوصيات :

- ضرورة الإهتمام باكتساب أنواع مختلفة للعناصر معنوية داخل مؤسسات محل الدراسة .
- التأكيد على تطبيق طريق فائض القيمة و مختلف الطرق الأخرى في تقييم المؤسسات محل الدراسة .
- و المالية خاصة لتعرف أكثر على الجوانب التي يعتمد عليها التقييم عن - تأهيل العمال قسم المحاسبة طريق مختلف الطرق بصفة عامة و طريقة فائض القيمة بصفة خاصة .
- ضروره وضع قانون من قبل الدولة تلزم المؤسسة بالتقييم ولو مرة كل 5 سنوات
- ضرورة تأسيس هيئة تعنى بعملية تقييم المؤسسات من شأنها أن تسهم في ترقية هذا النشاط.
- محاولة سن معايير تقييم المؤسسات و العناصر المكونة لها (الأسهل و الأصول) .
- ضروره تفعيل البورصة
- الاحتكاك بالمؤسسات الاجنبية المتواجدة في الجزائر لكسب خبرة

Résumé :

BENZERGA RACHIDA, 2014 « L'évaluation des immobilisations incorporelles »

Cette étude a comme but de savoir comment appliquer l'évaluation d'une manière générale, et comment l'appliquer sur les immobilisations incorporelles selon la méthode de goodWill d'une manière précise, et cela au niveau des entreprises déjà cité.

Et afin d'atteindre les objectifs de l'étude on a calculé la valeur de l'entreprise selon les règles de la méthode de goodWill et on a élaboré un questionnaire qui a été distribuer au travailleurs des entreprises et nous avons fait l'analyse en fonction de SPSS programme et à la fin on s'ait arrivé a un ensemble de résultats, parmi lesquels :

- Manque d'intérêt par les responsables des entreprises d'acquisition d'immobilisations incorporelles et de la diversifier.
- absence d'application des méthodes de l'évaluation ainsi que la méthode de goodWill.
- L'absence des motifs et des objectifs pour une future application de la méthode de goodWill
- Le résultat de cette étude se conclue dans l'existence d'obstacle dans l'évaluation des immobilisations incorporelles et dans l'application de la méthode de goodWill.

Mots-clés:

Évaluation, immobilisations incorporelles , les méthodes d'évaluation , la méthode de goodWill , les entreprises algériennes.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- 1- أحمد ماهر "الخصخصة" 84 شارع زكرياء غنيم الإسكندرية، 2002
- 2- إلدونس هندريكس، ترجمة: كمال خليفة أبوزيد، "النظرية المحاسبية" دار المطبوعات الجامعية الطبعة الأولى، جوج عوض الإسكندرية، 2008
- 3- أموري هادي، كاظم الحشاوي "طرق القياس الإقتصادي" دار وائل الطبعة الأولى، عمان، 2002
- 4- ثروت محمدعلي "أساليب و طرق إعادة تقييم الأصول و أثارها المالية في ظل سياسة الخصخصة" مركز الدراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، بيروت، 1996
- 5- طارق عبد العال حامد، "التقييم وإعادة هيكلة الشركات" دار الجامعية 84 شارع زكرياء غنيم الإسكندرية، 2008
- 6- طارق عبد العال حامد، "تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة" دار الجامعية الإسكندرية، 2002
- 7- عبد الحي مرعي، "مبادئ المحاسبة المالية" دار المطبوعات جامعية جورج عوض الإسكندرية، 2008
- 8- كمال عبد العزيز النقيب، "مقدمة في النظرية المحاسبية" دار وائل الطبعة الأولى، عمان، 2004
- 9- محمد أبوناصر "معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية و العملية)" دائرة المكتبة الوطنية عمان الأردن، رقم الإيداع (2008/01/93)

2- البحوث و الدراسات :

10- بكاري بلخير ، " أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر (دراسة حالة مؤسسة الوطنية لخدمات الأبار ENSP ، أطروحة دكتوراه ، علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2010

11- سويسي هواري ، "تقييم المؤسسة ودوره في إتخاذ القرار في إطار التحولات الإقتصادية بالجزائر" أطروحة دكتوراه ، علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008

12- كيموش بلال، " التقييم الدوري للعناصر المادية في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي - دراسة حالة مؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة " ، مذكرة ماجستير، علوم تجارية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011

13- وليد ناجي الحياي ، "نظرية المحاسبية " ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007

3- المجلات العلمية :

14- محفوض جبار، "تقييم الشركات المترشحة للتخصيص و التقييد في البورصة: الطرق المستعملة و تطبيقها " مجلة المال و الأعمال ، العدد 23 ، الكويت ، 2005

15- محمود علي الحياي ، "تقييم الأصول الثابتة لأغراض الخصخصة - حالة مؤسسة سكة حديد العقبة في الأردن " مجلة البحث جامعة العلوم المالية و المصرفية ، العدد 10 ، الأردن ، 2012

4- مداخلات في ملتقيات المؤتمرات :

16- دبون عبد القادر ، سويسي هواري ، " أهمية قياس قيمة الأصول المعنوية في ظل إقتصاد المغرفة " مؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، جامعة ورقلة ، 2005

17- رواحي عبد الناصر ، "أهمية تقييم العناصر المعنوية للمؤسسة العمومية الجزائرية في ظل الخصخصة" مداخلات في ملتقى الدولي حول: إقتصاديات الخصخصة و الدور الجديد للدولة ، كلية علوم الإقتصاد و تسيير ، سطيف ، 2004

- الكتب :

- 18- Berti Editions Alger « Droits dérivés réservés à l'éditeur » , wab :
//www.berti-éditions.com ,2009
- 19- Brilman Jean et Maire Chaudé « Manuel dévaluation des entreprises » ,l
édition d'organisation, Paris ,1993
- 20- Bruno Bachuy, Michel Sion « analyse financière des comptes consolidés
normes IFRS » ,2^o édition dunod , Paris ,2009
- 21- Choinel Alian « introduction à l'ingénierie financière » , édition la revue
banque, Paris ,2002
- 22- Gerges Langlois, Hichelin Fridrich, Alain Burla « comptabilité
approfondie » , édition focher , Paris ,1997
- 23- Glais hichel « Le diagnostic financier de l'entreprise » ,2^o édition, Ed
economica, Paris ,1986
- 24- Groupe Revue Fiduciaire « Code IFRS normes et interprétations » ,8^o
édition, rue la fayette-75485 , Paris ,2013
- 25- Mauguier Henri « l'évaluation des entreprises non cotées » , édition bordas,
Paris ,1990
- 26- Michel Levassur « évaluation des actifs immatériels » ,disponible sur site
web : www.esa.univ-lille2.fr,2000
- 27- Mustapha touil « Nouveau système de la comptabilité financière en algérie
SCF » ,2010
- 28- Pene Didier « évaluation et prise de contrôle de l'entreprise » ,2^o édition,
tome 1 : diagnostic financere et strategique, edition economica , Paris ,1993
- 29- Vizzavona Patrice « évaluation des entreprises(cour et études de cas
corrigé) » , édition atol Paris,berti edition alges

مواقع الأنترنت :

www.grouperf.com/catalogue/general/29/extrait.pdf

فائزۃ الملاحق



استبيان لأغراض البحث العلمي فقط

اتقدم الى سيادتكم بالتقدير و الاحترام راجية منكم التعاون لانجاز هذه الدراسة الميدانية التي ترمي الى فك الابهام و علامات الاستفهام فيما يخص تقييم العناصر المعنوية و امكانية تقييمها بطريقة فائض القيمة ، وذلك في سياق البحوث العلمية الجامعية بغية اعداد مذكرة ماستر تحت عنوان تقييم العناصر المعنوية في المؤسسات الجزائرية حيث نسلط الضوء على المؤسسات الصناعية الجزائرية يشرفنا ان نضع بين ايدي حضارتكم هذا الاستبيان الذي يحتوي على مجموعة من التساؤلات تخص بحثنا هذا علما ان معلوماتكم ستستخدم لأغراض علمية .

لكم مني اسمى عبارات الشكر و التقدير.

مصطلحات توضيحية

- **تقييم:** التقييم هو طريقة تحديد مقدار النجاح او الفشل في تحقيق هدف تم تحديده سابقا
- **العناصر المعنوية :** وتتمثل في الاصول المعنوية للمؤسسة نذكر منها : البرمجيات , شهرة المحل , براءة الاختراع الخ
- **طريقة فائض القيمة goodwill :** يمثل مفهوم فائض القيمة وجود فرق دائم بين الربح المحقق من طرف المؤسسة من جهة , و بين عائد الاموال الخاصة الضرورية لانشاء الالة الانتاجية المحصل عليه عند توظيفه بدون خطر في السوق المالية من جهة اخرى . كما يمكن تعريفه انه تعبير عن كل الاسباب المؤدية لوجود فائض في القيمة على الاصول المادية للمؤسسة. اي انه يمثل فائضا في القيمة

الجزء الأول : البيانات الديموغرافية يرجى التكرم بوضع إشارة (x) بمربع الإجابة المناسبة:

الوظيفة	مدير مالي	رئيس قسم الحسابات	محاسب اداري	محاسب تكاليف
المؤهل العلمي	تكوين مهني	ليسانس	ماجستير	أخرى
التخصص	محاسبة	إدارة اعمال	علوم مالية و مصرفية	أخرى
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	من 5 الى 10 سنوات	من 10 الى 15 سنة	من 15 سنة فاكثر

الجزء الثاني : أسئلة الاستبانة

المحور الاول : تقييم العناصر المعنوية

	التوضيح	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	يعد مفهوم العناصر المعنوية من المفاهيم المعروفة بشكل جيد في المؤسسة					
2	ان تقييم العناصر المعنوية قادر على توفير معلومات ملائمة لإعطاء القيمة الحقيقية للمؤسسة .					
3	يساهم تقييم العناصر المعنوية في المؤسسة في وضع الخطط الاستراتيجية					

المحور الثاني: طريقة فائض القيمة

	التوضيح	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
4	تطبق المؤسسة منظور فائض القيمة					
5	يعود اختيار طريقة فائض القيمة الى الهدف و الدافع من وراء عملية التقييم					
6	يعود اختيار طريقة فائض القيمة الى حجم المؤسسة					
7	يعود اختيار طريق فائض القيمة الى الوضعية المالية					
8	يعود اختيار فائض القيمة الى تكاليف العملية المستعملة في التقييم					

المحور الثالث: معوقات تطبيق طريقة فائض القيمة goodwill و تقييم العناصر المعنوية

التوضيح	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
09					تعود صعوبة تقييم العناصر المعنوية الى عدم توفر المعلومات الكافية عنها
10					تسعى المؤسسة لتطوير و زيادة العناصر المعنوية
11					لا تقيم المؤسسة الاصول المعنوية لعدم تنوعها
12					لا تستعمل المؤسسة منظور فائض القيمة لعدم توفر العناصر الضرورية لحساب قيمة المؤسسة من هذا المنظور
13					لا تستعمل منظور فائض القيمة لعد وجود الدافع المناسب لتقييم المؤسسة من هذا المنظور
14					ان استعمال طريقة فائض القيمة في المؤسسات الجزائية لا يعد قياسا دقيقا نظرا لعدم وجود سوق نشط و عدم دخول هذه المؤسسات في البورصة
15					ان استحالة تطبيق طريقة فائض القيمة في المؤسسات الجزائية راجع الى عدم وجود خبراء و مقيمين في هذا المجال.
16					عدم وجود حوافز و امتيازات تشجع على تبني تقييم بطريقة فائض القيمة داخل الشركة

IBM SPSS Statistics Éditeur de données

Fichier Édition Affichage Données Transformer Analyse Marketing direct Graphes Utilitaires Fenêtre Aide

	Nom	Type	Largeur	Décimales	Étiquette	Valeurs	Manquant	Colonnes	Align	Mesure	Rôle
1	الرضا	Numérique	8	0	رضا المستهلك	(1, غير مائي) ...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
2	المزاج	Numérique	8	0	المزاج الحالي	(1, تكتين) ...	Aucun	8	Droite	Ordinales	Entrée
3	التخصص	Numérique	8	0	تخصص المستهلك	(1, محاسب) ...	Aucun	8	Droite	Nominales	Entrée
4	الغرض	Numérique	8	0	غرض الحرة	(1, أقل من 5) ...	Aucun	8	Droite	Ordinales	Entrée
5	1.م	Numérique	8	0	بعد مفهوم العاصر	(1, موافق بشدة) ...	Aucun	8	Droite	Echelle	Entrée
6	2.م	Numérique	8	0	ان تقييم العاصر	(1, موافق بشدة) ...	Aucun	8	Droite	Echelle	Entrée
7	3.م	Numérique	8	0	بماهم تقييم العاصر	(1, موافق بشدة) ...	Aucun	8	Droite	Echelle	Entrée
8	4.م	Numérique	8	0	لنوع المؤسسة منظور	(1, موافق بشدة) ...	Aucun	8	Droite	Echelle	Entrée
9	5.م	Numérique	8	0	يوجد اختبار طريقة	(1, موافق بشدة) ...	Aucun	8	Droite	Echelle	Entrée
10	6.م	Numérique	8	0	يوجد اختبار طريقة	(1, موافق بشدة) ...	Aucun	8	Droite	Echelle	Entrée
11	7.م	Numérique	8	0	يوجد اختبار طريقة	(1, موافق بشدة) ...	Aucun	8	Droite	Echelle	Entrée
12	8.م	Numérique	8	0	يوجد اختبار تقصير	(1, موافق بشدة) ...	Aucun	8	Droite	Echelle	Entrée
13	9.م	Numérique	8	0	لنوع صعوبة تقييم	(1, موافق بشدة) ...	Aucun	8	Droite	Echelle	Entrée
14	10.م	Numérique	8	0	حي المؤسسة لتطور	(1, موافق بشدة) ...	Aucun	8	Droite	Echelle	Entrée
15	11.م	Numérique	8	0	قيم المؤسسة الاموال	(1, موافق بشدة) ...	Aucun	8	Droite	Echelle	Entrée
16	12.م	Numérique	8	0	لا تشمل المؤسسة	(1, موافق بشدة) ...	Aucun	8	Droite	Echelle	Entrée
17	13.م	Numérique	8	0	لا تشمل منظور	(1, موافق بشدة) ...	Aucun	8	Droite	Echelle	Entrée
18	14.م	Numérique	8	0	ان تشمل طريقة	(1, موافق بشدة) ...	Aucun	8	Droite	Echelle	Entrée
19	15.م	Numérique	8	0	استحالة تطبيق طريقة	(1, موافق بشدة) ...	Aucun	8	Droite	Echelle	Entrée
20	16.م	Numérique	8	0	قيم المؤسسة الاموال	(1, موافق بشدة) ...	Aucun	8	Droite	Echelle	Entrée
21	axe1	Numérique	8	0	تقييم العاصر المعقولة	Aucun	Aucun	10	Droite	Echelle	Entrée
22	axe2	Numérique	8	0	طريقة تأثير القيمة	Aucun	Aucun	10	Droite	Echelle	Entrée
23	axe3	Numérique	8	0	مؤلفك تطبيق طريقة	Aucun	Aucun	10	Droite	Echelle	Entrée
24											
...											

Affichage des données Affichage des variables

Le processeur IBM SPSS Statistics est prêt

FR 13:17 05/05/2014